المواطنة في مصر " بحث في أسس التسامح والاعتراف"

إعداد

د. إصلاح عبد الناصر عبد الرحمن حسن

مدرس علم الاجتماع السياسي - كلية الآداب- جامعة الفيوم

مستخلص البحث:

تعد قضايا الهوية والانتماء في مصر وما يرتبط بها من تعصب وطائفية معقدة ومتشابكة ، تلك التي يرتبط تسميتها بعوامل إنسانية وروحية ومادية. وبالتالي ، فإن أفكار المصريين عن الهوية والانتماء أصبحت غير مستقرة ، فالمصريون ينتمون إلى أرضهم وتاريخهم بناءً على التداخل التاريخي لهذه العوامل ، وأسبقية ما يحققه أحدهم على عوامل أخرى في فترة زمنية معينة.

وعليه ، هدفت الدراسة الحالية الكشف عن العوامل التي تساهم في تأجيج الطائفية بين عنصري الأمة على أساس مفهوم الاعتراف. وهذا يقتضي الكشف عن دوائر الانتماء لعينة الدراسة والموقع المشغول من قبل الدائرة الوطنية فيما بينها. فضلًا عن إظهار مستويات الانتماء والتعددية ، وكذلك الكشف عن المعرفة والمشاعر التي يحملها كل طرف تجاه الآخر ، وكذلك السلوكيات التي يمارسها كل طرف في التعامل مع الآخر ، وكذلك محاولة إظهار أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية (الدين – المستوى التعليمي – محل الإقامة – الدخل – الجنس – العمر) على مستويات الانتماء والتعددية. وكذلك المعرفة والمشاعر الإيجابية والسلوكيات تجاه الآخر.

وبناءً على ذلك ، لقد تم سحب العينة بطريقة كرة الثلج، حيث كانت تدل مفردة على آخرى والأخرى على أخريات. فقد بلغت عينة الدراسة ٤٢٤ مفردة؛ منهم ٣٢ مسيحي. واستخدمت الدراسة استمارة الاستبيان.أسفرت نتائج الدراسة عن إن أهم العوامل التي تسهم في تأجيج الطائفية بين عنصري الأمة هي: العلاقات العاطفية غير الشرعية بين الجنسين (مسيحي ومسلمين) ، والخلافات السياسية القائمة على التعصب الديني ، وبناء دور العبادة ، والخلافات بين الطرفين في المجالات الاقتصادية والمعاملات الروتينية اليومية ، والاختلافات الطبقية ، والتدخلات الخارجية لزرع الفتنة والطائفية ، والتوزيع الجغرافي ونشاط التيار الإسلامي. وفي ضوء النتائج تم اقتراح عدد من الآليات المستخدمة في تعزيز قيم المواطنة كان أهمها ما أسسه الاعتراف والتسامح وسيادة القانون وإطلاق الحريات العامة فضلاً عن تنقية الخطاب الديني من الشوائب التي لحقت به وحظر استخدام الدين في أية دعاية سياسية

Abstract

Issues of identity and belonging in Egypt and related intolerance and sectarianism are complex and intertwined, those whose designation is intertwined with human, spiritual and material factors. Consequently, the Egyptians' ideas of identity and belonging become unstable, Egyptians belong to their land and history based on the historical overlap of these factors and the precedence of what one of them achieves over other factors in a particular time period.

Accordingly, the problem of the current study is an attempt to search for factors that contribute to fueling sectarianism between the two elements of the nation based on the concept of recognition. This requires disclosing the circles of belonging to the study sample and the site occupied by the national department among them. As well as showing the levels of belonging and pluralism, As well as revealing the knowledge and feelings that each party holds towards the other, As well as the behaviors that each of them practice in dealing with the other, As well as trying to show the impact of some demographic and social variables (religion - educational level - Place of residence - income - gender - age) on the levels of belonging and pluralism. As well as knowledge, positive feelings and behaviors towards the other.

Based on that, the most important factors that contribute to fueling sectarianism between the two elements of the nation are as follows: Illegal emotional relations between the two genders (Christians and Muslims), political disputes based on religious fanaticism, building houses of worship, normal differences between the two parties in economic fields and daily routine dealings, class differences, external interventions to sow discord and sectarianism, geographical distribution and the activity of the Islamist current.

اولاً : مقدمةالدراسة :

على الرغم من كون مصر أكبر مجتمعات الشرق الأوسط وأكثرها تجانسًا من حيث التركيبة الاجتماعية والعرقية وكذلك الثقافية والدينية، إلا إنه ومنذ سبعينيات القرن الماضي بدأت تتصدر بعض الأحداث الطائفية بين عنصري الوطن (المسيحيين والمسلمين) –الفردية والجماعية؛ أي تلك التي ترعاها جماعات أو ينفذها أفراد– المشهد الاجتماعي السياسي في البلاد (على الرغم من الغرس عميق الجذور لهذه الظاهرة في التاريخ المصري الحديث). ولا ريب في أن ذلك لم يأتي عبثًا أو محض صدفة، لكنه جاء نتاجًا لتفاعل العديد من العوامل والأسباب التي تشكلت عبر فترة زمنية طويلة، تداخل فيها الديني بالاقتصادي والسياسي، والاجتماعي والعرقي بالثقافي داخل بوتقة المجتمع المصري منذ الفتح العربي الإسلامي.

فالمتأمل في الحالة الدينية المصرية في الآونة الراهنة يجد أن الوضعية التي آل إليها المشهد الطائفي في مصر لم يولد بين ليلة وضحاها، وإنما جاء نتاجًا لسلسلة تاريخية طويلة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، تلك التي تراكمت في شكل طبقات/ رقائق اجتماعية بعضها فوق بعض، بحيث أصبحت بمثابة هابيتوس – بالمفهوم البورديوي– يتم استدعائه بين الحين والآخر لا من أجل تبرير أفعال الفاعلين الاجتماعيين (مسيحيون ومسلمون) فحسب، ولكن أيضًا من أجل عمليات الإدراك والفهم والتفسير والتأويل التي يستخدمها هؤلاء الفاعلون في مختلف المواقف الاجتماعية.

لقد كان التفاعل بين الديني وبين كل مجالات الفعل الاجتماعي حاضرًا على الساحة المصرية منذ نشأة الدولة الحديثة التي أقامها "محمد علي"، وأمسى هذا الحضور جليًا منذ سبعينيات القرن المنصرم؛ حيث تصاعد دور الدين في مشارق الأرض ومغاربها، ولم تكن مصر استثناءًا، ليصبح الدين فرس رهان في معظم العمليات السياسية من قبل معظم الفاعلين الاجتماعيين، ومن بينهم الدولة(قنديل، فايز وفوزي، ٢٠١٦)، وربما يُمكن للبعض تفسير هذا الحضور الطاغي للدين بإخفاق دولة الاستقلال –سواء تلك التي رفعت شعار القومية أو الاشتراكية أو الليبرالية– في تحقيق آمال الجماهير وطموحاتها، الأمر الذي أدى بهذه الجماهير إلى الاحتماء بآخر حصونها وهو الدين، وهو ما قاد إلى سلسلة

من التراجعات أدت في نهاية المطاف إلى عملية تغيير في دوائر الانتماء وتبدل في الولاءات، الأمر الذي أُستتبع ببروز تيارات دينية متشددة خلقت حالة من الاحتقان الطائفي بين عنصري الوطن.

والطائفية الدينية تُعد من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدًا وأوسعها انتشارًا في الآن ذاته على المستوى الكوني، وعلى الرغم من أن الطوائف الدينية ليست ظواهر موازية لأنماط التدين المألوفة، وإنما هي مؤشرات غير عادية على وضعيات اجتماعية غير عادية أيضًا؛ كونها لا تتمتع بالديمومة والاستقرار الذي يميز الهياكل المكونة للمجتمع، فإن ذلك يدعونا إلى ضرورة التمييز بين الطائفة كمكون اجتماعي عابر وبين البنية الاجتماعية الراسخة للمجتمع ككل (إسماعيل، ٢٠١٦).

إن قضايا الهوية والانتماء في مصر وما يتصل بها من تعصب وطائفية هي قضايا معقدة ومركبة ومتشابكة يتداخل في تعيينها عوامل إنسانية وروحية ومادية، وبالتالي تصير أفكار الهوية والانتماء عند المصريين غير ثابتة (مصطفى ومجاهد وإبراهيم، ٢٠١٣)، فالمصريون ينتمون لأرضهم وتاريخهم من منطلق التداخل التاريخي لهذه العوامل ومدى ما يحققه عامل منها من أسبقية على غيره من العوامل في حقبة زمنية بعينها.

ولما كانت قضايا الهوية والانتماء –كعنصرين مهمين لقضية المواطنة– من القضايا المحورية التي تفسر تصاعد الأحداث الطائفية في بعض الفترات التاريخية دون غيرها، فإن هناك من ينظر إلى مسائل الهوية والانتماء في مصر **كونها متأرجحة بين أربعة مدارس رئيسية منذ مطلع القرن العشرين وهي** (Makari, 2000):

١- الهوية المصرية:

وجدت هذه المدرسة دعمًا كبيرًا في أوائل القرن العشرين خصوصًا بعد اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون في عام ١٩٢٢. كان المسيحيون والمسلمون –على حد سواء– من المؤيدين المتحمسين لهذا الرابط بين مواطني مصر الحديثة بمصر القديمة، على افتراض أن الشخصية المصرية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصر القديمة. بدا أن المسيحيين أكثر انجذابًا لهذا النموذج، لأنه يمكنهم من الادعاء بالانحدار المباشر من المصريين القدماء

وبالتالي الطهارة العرقية المصرية، وذلك على اعتبار أن المسلمين، الذين تحولوا إلى الإسلام من المسيحية، تزاوجوا مع جيش الفتح العربي، وبالتالي لم يكونوا من نفس الأصل الخالص.

٢- الهوية المتوسطية

المدرسة الثانية هي مدرسة البحر المتوسط، وتلك لا تتعارض مع المدرسة المصرية ولكنها تضيف نطاقًا جغرافيًا وثقافيًا أكبر، في محاولة لربط الحضارة المصرية بالأوروبية. تكمن أهمية هذه المدرسة في محاولتها لرفض التفوق الأوروبي من خلال القول بأن مصر أيضًا "عقلانية وحديثة في جوهرها". وذهب أبعد من ذلك لادعاء أن مصر هي الرابط بين الحضارات الشرقية والغربية. حظيت هذه المدرسة بدعم قوي من المسيحيين، مثل "سلامة موسى"، أكثر من المسلمين. فالعلاقة الطبيعية بين المسيحيين المصريين وأوروبا المسيحية كانت جذابة بالنسبة لهم.

٣- الهوية العربية:

يميل المسلمون إلى التركيز على السنوات التي تلت الفتح العربي. ومن الواضح أن هذه المدرسة تعارض التحديد المحلي والإقليمي المتوسطي، ولم تركز على تاريخ مصر الفرعوني، بل ركزت على إطار زمني تاريخي أقصر. يشير مؤيدو هذه المدرسة إلى اللغة المشتركة التي تربط الدول العربية معًا، ولكن ليس بالضرورة جميع الدول الإسلامية لأن العديد من الدول الإسلامية تتحدث لغات غير العربية. في الواقع، لعب بعض المسيحيين العرب دورًا مهمًا في نشر هذه الأيديولوجية. في حين أن المدرسة العربية حظيت بمزيد من الجاذبية للمسلمين المصريين بسبب التركيز على اللغة والثقافة، إلا أنها لم تحظ بمثل هذه الجاذبية من قبل العديد من الأقباط لأنها حرمتهم من الشعور بالفخر الذي كانوا يتمتعون به كونهم غير عربيين وحرمتهم من الاندماج.

٤- الهوية الإسلامية:

يرتبط الإسلام كهوية وطنية ارتباطًا وثيقًا بالهوية العربية. الفرق الرئيسي هو مركزية الدين بدلاً من اللغة أو الثقافة. وبدلاً من الدولة العلمانية، تزعم هذه المدرسة أن مصر، ذات الأغلبية المسلمة، هي بلد مسلم ويجب أن يُحكَم على هذا النحو. ويعني هذا

تطبيق الشريعة أو مجموعة القوانين الإسلامية. من الواضح أن هذه المدرسة لم تكن تحمل أية جاذبية للمسيحيين المصريين. أحد الاستثناءات كان "مكرم عبيد" الذي اعتبر نفسه "مسيحيًا في الإيمان ومسلمًا في الجنسية". إلا أن معظم المسيحيين عارض بشدة هذا النوع من الهوية لمصر بسبب تداعياتها الواضحة عليهم.

كانت لهذه المدرسة رواجًا كبيرًا في مصر منذ مطلع سبعينيات القرن المنصرم لتصل إلى ذروتها مع اندلاع أحداث يناير ٢٠١١، الأمر الذي قاد إلى تفشي ظاهرة الإسلام ليس كدعوة دينية وتبشيرية، بل كأيديولوجيا تطرح ذاتها بديلًا لأيديولوجيات الدولة الوطنية من قومية واشتراكية وليبرالية. وإذا كان قانون الحركة الذي يسري على الطبيعة يرى أن لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومضاد له في الاتجاه، فإنه ينطبق كاملًا –دون زيادة أو نقصان– على حركة الجماعات والمجتمعات؛ الأمر الذي يفسر حالة الاحتقان والاستقطاب المتبادل بين جماعات الإسلام السياسي والجماعة المسيحية منذ ذلك الحين إلى الآن، وهو ما قذف بشرائح اجتماعية واسعة – من عوام المسيحيين والمسلمين– إلى آتون ذلك الاحتقان.

وبحسب ذلك، وعلى الرغم من أن لصعود المد الإسلامي السياسي اليد الطولى –في رأي الكثيرين– في نمو واستفحال المشكلة الطائفية في مصر، إلا أن هناك العديد من العوامل التي قادت إلى بروز هذا المد الإسلامي السياسي، ربما أهمها: استخدام جماعات الإسلامي السياسي من قبل الدولة لضرب خصومها من ناحية ولتبرير سياساتها من ناحية أخرى، فضلًا عن فشل هذه الدولة على مدار عقود سابقة في إدارة الصراع الاجتماعي السياسي، إضافة إلى فشلها التنموي الذي ضرب بآمال الجماهير وطموحاتها عرض الحائط في كل نموذج تنموي اتخذته منذ الاستقلال إلى العقد الأول من الألفية الثالثة، وهو الأمر الذي بدأت تخف وطأته بتولي السيسي مقاليد الحكم في البلاد خلال النصف الثاني من العقد الثاني من هذا القرن.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

ينقسم المجتمع الشرق أوسطي عموديًا إلى مجتمعات عرقية / دينية، تميل خطوط الصدع إلى الظهور بجلاء في أوقات التوتر عندما ترتفع ولاءات المجموعة البدائية إلى السطح. في العقود الأخيرة من القرن العشرين، واجهت معظم دول المنطقة تكثيف وترسيخ الوعي العرقي والديني للجماعات المكونة لها، مما تسبب في عدم الاستقرار السياسي وأزمة الشرعية. ولم تكن مصر بمعزل عما تشهده منطقتها، حيث شهدت صراعًا طائفيًا في العقود الأخيرة؛ شكلت الأغلبية المسلمة السنية والأقلية القبطية المسيحية طرفي هذا الصراع (Zeidan, 1999)، ذلك الذي تجلى في أحداث العنف في العديد من المناطق داخل حدود الدولة المصرية خصوصًا في صعيدها.

تعاني معظم المجتمعات المتعددة دينيًا أو ثقافيًا أو عرقيًا من التوترات والصراعات، على الرغم من أن الهويات العرقية والدينية ليست ثابتة، ولكن يتم إعادة إنتاجها والتفاوض عليها باستمرار مع استمرار تكيف الأقليات والأغلبيات مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة. ويبدو أن الاختلافات الدينية تزيد من حدة النزاعات وتنشئ حواجز غير محسوسة أكثر من الاختلافات العرقية والقبلية واللغوية. وفي جميع العلاقات طويلة الأجل بين الطوائف، هناك عناصر من التحامل والمفاهيم الخاطئة والقوالب النمطية والعداء تنتقل عبر الأجيال(Zeidan, 1999)، فتؤسس لأنماط سلوكية عدائية عنيفة تنتظر لحظة الانفجار لتطفو على سطح المجتمع بمجرد أن تسمح لها الفرصة بالظهور.

وفي هذا السياق، يرى البعض أن الطائفية بكل صورها لا توجد في المجتمعات التقليدية؛ تلك المجتمعات التي تفتقر إلى مفهومي السياسة الوطنية والدولة الحديثة، ولا تقوم إلا عبر سيطرة عصبية وقبلية أو دينية تشكل قاعدة السلطة المركزية. وعلى العكس من ذلك لا يصبح استخدام الولاءات الجزئية –داخل الدولة– خروجًا على القانون إلا مع ظهور الدولة الحديثة؛ تلك التي تقوم على العقد الاجتماعي بين أفرادها كأفراد أحرار ومستقلين تجمعهم مبادئ مشتركة، ولا يحقق وحدتهم السياسية والوطنية إلا إلتزامهم جميعًا بها، ووضعها فوق انتماءاتهم الخاصة الضيقة العصبية والقبلية وحتى الدينية (شفيق، سليمان وعزت، ٢٠١٦).

وبما أن الدولة الحديثة –دولة الاستقلال– في مصر قد تشكلت في ظل تصاعد نظام إمبريالي عالمي تدخل بقوة لعرقلة قيام دولة قومية حديثة إلا على النحو الذي يخدم مصالحه ومطامعه، فإن تجربة الدولة القومية الحديثة لم تنضج إلى حد استقلالها الكامل عن أشخاصها عبر المؤسسات، ولم تتشكل الدولة على النحو الذي تقف فيه بحياد على مسافة واحدة من كل الاعتقادات والتوجهات الدينية. ومع الهزات العنيفة التي شهدتها البنية الاقتصادية للمجتمع المصري، ظهرت الطائفية، ومن ثم نظرت كل طائفة لذاتها على أن حركة التاريخ تنحاز لها، وأن كل مخالفيها هم أعداء (شفيق وآخرون، ٢٠١٦).

لا تنشأ الطائفية في الدولة الحديثة عبثًا وإنما كمحصلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية– كما سبقت الإشارة– فضلًا عن النفسية، حيث إن لدى الأفراد حاجة لتقدير الذات الإيجابي، وهو ما تضمنه لهم الجماعة التي ينتمون إليها، الأمر الذي يدفع الفرد إلى اعتبار جماعته أفضل من الجماعات الأخرى(حافظ، ٢٠١٦).

ومن هنا لا تستمد الهوية كينونتها من ذاتها فقط، بل من المفارق لها أيضًا، ومن ثم لا معنى لمطلب الهوية بمعزل عن التميز والاختلاف اللذين يمثلهما الآخر. فالمسافة بين الأنا والآخر تلعب دورًا في وعي الهوية. والمغاير حالة انتماء وجودية لا تمثل بالضرورة نقيضًا، وإنما امتداد في التاريخ، والمجتمع، والقيم، والعيش المشترك. هذا المغاير هو صورة عاكسة لأنماط وروابط اجتماعية تنتمي إلى جملة المعايير التي تساعد على التصنيف الاجتماعي وإنتاج المواقف والتمثلات. فالجماعات الاجتماعية تمثل صورة ما من صور الوجود الممكنة اجتماعيًا. ولذلك، فالهوية ليست ما عليه الذات فحسب، ولكن أيضًا ما عليه واقع الوجود المشترك، ليست هناك هوية مغلقة قابلة للحياة. التمسك بالذات والبقاء مع الآخر هو ما يجعل الهويات قابلة للاستمرارية؛ فالهوية ليست بضاعة جاهزة، بل هي تجربة إنسانية خاضعة لصيرورة العيش مع الآخر. إن هويتنا تنطبع في ذهن الآخر وفقا لنمط الروابط التي نبنيها معه، ومن ثم تتشكل الهوية في سياق العلاقة التي نقيمها مع الآخر كشريك في وجودنا أو كحاجة وجودية ممتدة في صلب العلاقة القائمة بيننا وبينه، وبهذا المعنى ليست الهوية معطى نهائيًا حتميًا خارجًا عن سيطرتنا(الغيلاني، ٢٠٢٠).

وتأسيسًا على ذلك، فإن صور التفاعل المختلفة التي نبنيها مع الآخر تاريخيًا تلعب دورًا رئيسًا في تكوين متخيلنا تجاه هذا الآخر. هذا المتخيل يقودنا في مرحلة لاحقة إلى تدشين منظومة للتصرف والسلوك تجاه الآخر، ومن ثم يصبح سلوك الأفراد المنتمين إلى جماعة /طائفة تجاه الآخر مرهونًا بمتخيلهم ومنظومتهم السلوكية التي قاموا بتدشنها للتصرف في مختلف المواقف مع هذا الآخر.

وإلى أبعد من ذلك، فإن فكرة الآخر ذاتها هي صنيعة المتخيل الذي ظهر تدريجيًا كنتاج لعمليات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، تلك العمليات التي حددت على مدار فترات زمنية طويلة –عادة– من هو الأنا ومن هو الآخر المغاير، وبالتالي وضعت مجموعة من الأفراد والجماعات والمجتمعات إلى يمين عمليات التفاعل الاجتماعي وآخرى إلى يسارها، ومن ثم تشكل المتخيل ومنظومته السلوكية ليس تجاه الذات /الأنا فحسب، بل تجاه الآخر كذلك.

يؤشر المتخيل إلى مجموعة من القواعد والمسلمات الصلبة التي تطلق صورًا أو نماذج معينة من التصورات والشفرات والدلالات التي ترقى إلى حد البديهيات في كثير من الأحيان، فتملأ وعي الفرد أو الجماعة المؤمنة بهذه القواعد والمسلمات. والمتخيل ليس واحدًا لدى كل الجماعات الإنسانية؛ إذ تلعب الثقافة الحية المغذية لوعي الجماعات، والتي يأتي أغلبها من التجارب الجمعية بل وحتى الفردية في بعض الأحيان، دورًا حاسمًا في تشكيل المتخيل الخاص بالجماعة، إضافة إلى إنها (أي الثقافة) تحدد آليات اشتغال هذا المتخيل وتحافظ على الميكانيزمات الخاصة بتجدد وظائفه وتجلياته في السلوك والأفعال(ياسين، ٢٠٢٠).

وتأسيسًا على ما سبق، تتحدد إشكالية دراستنا الراهنة في محاولة البحث عن العوامل التي تساهم في تأجيج الطائفية بين عنصري الوطن، وذلك انطلاقًا من مفهوم الاعتراف، الأمر الذي يتطلب الكشف عن دوائر الانتماء لدى عينة الدراسة والموقع الذي تشغله الدائرة الوطنية بينها، وكذلك تبيان مستويات الانتماء والتعددية، فضلًا عن الكشف عن المعارف والمشاعر التي يحملها كل طرف تجاه الآخر، وأيضًا السلوكيات التي يتمثلها كل منهم في تعاطيه مع الآخر، وكذلك محاولة تبيان تأثير بعض المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية (الديانة –المستوى التعليمي– محل الإقامة –الدخل – النوع –العمر) على مستويات الانتماء والتعددية، فضلًا عن المعارف والمشاعر والسلوكيات الإيجابية تجاه الآخر.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من هدف رئيس مفاده: الكشف عن العوامل التي تساهم في تأجيج الطائفية بين عنصري الوطن.

تتفرع منه عدد من الأهداف على النحو التالي:

١- تبيان دوائر الانتماء لدى عينة الدراسة وموقع دائرة الوطن بينها.

٢- تحديد مستويات قيم التعددية وقبول الآخر لدى عينة الدراسة.

٣- الكشف عن المعارف التي لدى كل طرف –مسيحيين ومسلمين- تجاه الطرف الآخر، وروافد تلك المعارف.

٤- محاولة الكشف عن المشاعر والجوانيات التي يكنها كل طرف تجاه الطرف الآخر.

٥- تبيان أساليب التصرف والسلوك لدى كل طرف تجاه الطرف الآخر في مختلف المواقف الاجتماعية.

٦- الكشف عن العوامل الدافعة للاحتقان بين المسلمين والمسيحيين من وجهة نظر عينة الدراسة.

٧- تبيان تأثير بعض العوامل كالعمر والجنس والمستوى التعليمي والاقتصادي والدين على متغيرات المواطنة كالانتماء والتعددية وقبول الآخر، فضلًا عن المعارف والمشاعر والسلوكيات التي يمارسها كل طرف على الطرف الآخر.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

بحسب الأهداف السابقة، يمكن تحديد تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

١- ما العوامل الدافعة للاحتقان بين المسلمين والمسيحيين من وجهة نظر عينة الدراسة؟

٢- ما هو ترتيب دائرة الوطن من بين دوائر الانتماء التي تمثلها عينة الدراسة؟

٣- ما مستويات الانتماء لدى عينة الدراسة؟

٤- ما مستويات التعددية وقبول الآخر لدى عينة الدراسة؟

٥- ما مستوى المعارف الإيجابية التي يحملها كل طرف تجاه الطرف الآخر؟

٦- ما مستوى المشاعر الإيجابية التي يكنها كل طرف تجاه الطرف الآخر؟

٧- ما مستوى السلوكيات الإيجابية التي يمارسها كل طرف تجاه الطرف الآخر؟

٨- ما تأثير عوامل: العمر والجنس والمستوى التعليمي والدخل والدين ومحل الإقامة على متغيرات المواطنة كالانتماء والتعددية وقبول الآخر، فضلًا عن المعارف والمشاعر والسلوكيات التي يمارسها كل طرف على الطرف الآخر؟

خامساً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في نوعين من الأهمية؛ أحدهما أهمية علمية نظرية والأخرى تطبيقية عملية.

أ- الأهمية العلمية:

على الرغم من الطيف الواسع من الدراسات والبحوث التي أُجريت على هذه الإشكالية البحثية (الطائفية الدينية) بمعظم لغات العالم تقريبًا، إلا أن المكتبة العربية عمومًا والمصرية على وجه التحديد لا تزال فقيرة في هذا المجال، وربما يرجع ذلك للعديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي كانت تحظر -في بعض الأحيان- وخصوصًا قبل ٢٠١١- فتح قضية الطائفية في مصر على الطاولة البحثية. وبحسب ذلك، ربما تأتي هذه الدراسة لتمثل إضافة إلى المكتبة العربية والمصرية في هذا المجال، خاصة وإنها تتبنى معالجة نظرية (نظرية الاعتراف) غير مطروقة إلى الآن -على حد علم الباحث- في الدراسات المصرية على الأقل التي تناولت المسألة الطائفية.

ب- الأهمية التطبيقية:

وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة الراهنة فيما يمكن أن تقدمه لصانع السياسة في مصر من نتائج وتوصيات، تلك التي يمكنها أن تساهم في رأب الصدع الطائفي في كثير من المناطق المهددة بانفجار الأزمة فيها. وبالتالي يمكن للدراسة أن تساهم -عبر نتائجها وتوصياتها- في معالجة الكثير من المشكلات التي تنشأ بين عنصري الوطن، سواء ما يتعلق منها بالمسائل الدينية أو بالقضايا التبادلية اليومية بينهما، الأمر الذي قد يسهم في التئام الجرح الطائفي في شتى ربوع الوطن.

سادساً: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

تنطلق الدراسة من عدة مفاهيمية تمثل موجهًا نظريًا وتحليليًا لمعطيات الدراسة ومخرجاتها، ويأتي مفهومي المواطنة والاعتراف في مقدمة المفهومات التي تعتمدها الدراسة الراهنة، ثم هناك مجموعة من المفهومات الفرعية –ذات صلة بهذين المفهومين الرئيسيين– كالتسامح والتعددية وقبول الآخر، فضلًا عن مفهوم الانتماء(سنرجئ نقاش هذه المفهومات الفرعية إلى الفصول التالي)، ويمكن تناول هذين المفهومين الرئيسيين على النحو التالي:

أ–مفهوم المواطنة:

المواطنة هي تمتع الفرد بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود معروفة، تُعرف بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون، وجميع المواطنين في دولة القانون هذه متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو اللون أو العرق أو المكانة الاجتماعية أو النوع ...إلخ، ومن ثم فإن القانون هو الذي يحقق المساواة داخل المجتمعات ويفرض النظام ويجعل العلاقات بين الأفراد متوقعة؛ أي تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع (فوزي، ٢٠٠٧).

كما يُعرف "جوردن مارشال" المواطنة بأنها "تلك المكانة التي يتمتع بها شخص ما باعتباره عضوًا كامل العضوية في مجتمع معين"، وتتضمن المواطنة ثلاثة عناصر : مدنية وسياسية واجتماعية. وتعد الحقوق المدنية أمرًا ضروريًا للحريات الفردية، أما المواطنة السياسية فتتضمن حق المشاركة في ممارسة القوة السياسية في المجتمع، في حين تُشير المواطنة الاجتماعية إلى حق الاستمتاع بمستـــوى ملائـــم من الحياة (مارشال، ٢٠٠١).

وتأسيسًا على ذلك، وبغض النظر عن سيل التعريفات التي قُدمت للمفهوم، يمكننا تعريف المواطنة إجرائيًا باعتبارها "**جملة الحقوق والواجبات التي يتمثلها الفرد في تعاطيه مع الآخر سواء أكان الدولة أو جماعة أو أفرادًا ينتمون لنفس ديانته أو أي دين أو مذهب آخر**".

ب- مفهوم الاعتراف:

لا يُدين "**أكسيل هونت**" بهذا المفهوم **لماركس** أو **هيجل** فقط، وإنما لعدد من عظماء الفلسفة مثل **هوركهايمر وهابرماس**، فضلًا عن **تشارلز تايلور**. ففي نظر هيجل يعد الصراع من أجل الاعتراف أساس كل علاقة إيتيقية بين الذوات، وتفسير ذلك أن الأنا ووعيها بذاتها لا يتحقق في أفق معزول ومغلق بل لا بد من وجود الآخر، ولكن المسألة لا تتوقف عند هذا الحد لأن الأنا تسعى دومًا إلى تحقيق ذاتها وحريتها وتميزها وتحتاج إلى من يعترف لها بذلك، والأمر سيان بالنسبة للذوات الأخرى، الأمر الذي يجعل العلاقة بينهما علاقة صراع من أجل الاعتراف حيث تسعى كل أنا إلى انتزاع اعتراف الآخر بوعيها وحريتها واستقلاليتها الخاصة وتخاطر بحياتها من أجل ذلك (حنيفي، ٢٠٢٠).

أما الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور فيسهم في إلقاء الضوء على مفهوم الاعتراف المتصل بأوضاع الأقليات في إطار سياسة التعددية الثقافية؛ إذ ينتهي إلى نقطة جوهرية مفادها: أن عدم الاعتراف بالاختلاف يُعد نوعًا من الظلم الثقافي، لأن إقصاء الهوية واستبعاد الثقافة الأصلية يُعد مطلبًا استعجاليًا، وذلك لأن الجماعات التي تحمل هم الاعتراف تعيش حالة اضطرار بالمطالبة بالاعتراف بالاختلاف. فالاعتراف بالتمايزات يعني أن تصغى الدولة والمؤسسات والجماعات المختلفة إلى نداءات الأفراد والجماعات المطالبة بالاعتراف بخصوصياتها الثقافية التاريخية(علي وأحمد، ٢٠٢٠).

وتأسيسًا على ذلك، يستلهم "هونت" اطروحة الاعتراف المتبادل من سابقيه، حيث عمد إلى الاستفادة من طروحاتهم في سياق مسألة الصراع من أجل الاعتراف، فأجرى عملية إعادة صياغة لبراديجم هابرماس التواصلي المرتكز على التواصل دون إكراهات في المجال العمومي، ونتيجة لذلك رأى "هونت" أن هناك ثلاثة أشكال للاعتراف التذاوتي، تتمثل فيما يلي(ضربان، ٢٠٢٠):

١. **الحب بين الجماعات الأولية:** أي الجماعات النووية ذات الروابط الوجدانية والعاطفية كالأسرة وصداقات اللعب، وتلك هي لبنة التنشئة الاجتماعية مع الآخر التي تولد في حالة اكتمالها الفردي حالة الثقة بالنفس.
٢. **الحق مع الآخر:** وهنا يتم مراعاة الحقوق قانونيًا على منحى تذاوتي "حقي وواجبك والعكس". ويولد تعميم العلاقة القانونية بالحقوق حلة "احترام الذات".

٣. **التضامن مع الآخر:** كتشجيع وتقدير الذوات –ضمن حلقة الاعتراف المتبادل بين الأنا والآخر– بتميزها وتفردها واختلافها في المجتمع، وهنا يتشكل معنى "تقدير الذات".

يعتبر "هونت" الحب هو الشكل الأولي للتفاعل الاجتماعي، والحب يجسد تفاعلًا طبيعيًا لأنه يقوم على احتياجات الفرد الملموسة. وبذلك يتمظهر الحب كشكل من أشكال الاعتراف. أما الجانب القانوني لعملية الاعتراف، فيتطلب تحديد العلاقة بين الذوات؛ فالذات كحاملة للقانون يجب أن تكون على وعي بالمعايير الاجتماعية من أجل أن تبدي اعترافًا بالآخر من حيث كونه حامل لنفس المعايير والقوانين. أما فيما يخص التضامن أو التقدير، فإنه ينشأ من خلال تجربة المقاومة المشتركة للقمع السياسي الذي قد تتعرض له الجماعة، وهذا الشكل من التضامن يولد علاقات بينذاتية تقديرية بين الأشخـــاص (الهلالي، ٢٠١٧).

وبحسب ما تقدم، لا يكون الاعتراف لمجرد الاعتراف والرفض لهيمنة الأكثرية فحسب، بل اعتراف يروم بالأساس إلى الإصغاء وتقبل خصوصيات الآخر، وإن كانت أقلية، وذلك لأن الاعتراف بتمايزات الآخر الثقافية أو العرقية أو الدينية هو التسامح عينه، والانفتاح على الآخر والرضى بالعيش مع اختلافاته(علي وأحمد، ٢٠٢٠).

ومن هنا يمكن تعريف الاعتراف –كونه مفهومًا يتماس مع مفهوم المواطنة– إجرائيًا باعتباره "**جملة المعارف والمشاعر والسلوكيات الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه الآخر الديني**"

سابعًا: الإطار المنهجي للدراسة:

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف العوامل التي قادت إلى الانتقاص من فكرة المواطنة وأحدثت احتقان طائفي بين عنصري الوطن (مسيحيين ومسلمين)، وتحليل تأثير العديد من المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية على بعض عناصر المواطنة كالانتماء والتعددية وقبول الآخر. وبحسب ذلك اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

أ. **المسح الاجتماعي بالعينة:** اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي من أجل استكشاف السمات العامة لعينة الدراسة كبعض المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك لقياس بعض المفهومات المتصلة بمفهوم المواطنة كالانتماء والتعددية وقبول الآخر، وكذلك المعارف والمشاعر والسلوكيات من كل طرف (مسيحي –مسلم) تجاه الطرف الآخر.

ب. **أدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان التي تم تطبيقها على نحو ٤٢٤ مفردة، وتمثلت محاورها فيما يلي:

- البيانات الأساسية
- المواطنة والانتماء
- التعددية وقبول الآخر
- المعارف التي لدى كل طرف تجاه الطرف الآخر
- المشاعر التي يكنها كل طرف إلى الطرف الآخر
- التصرف والسلوكيات لكل طرف تجاه الطرف الآخر
- العوامل التي تقود إلى إحداث أزمة بين الطرفين

ج. **عينة الدراسة:**

لقد تم سحب العينة بطريقة كرة الثلج، حيث كانت تدل مفردة على آخرى والأخرى على أخريات. بالنظر إلى الشكل التالي (رقم ١) فقد بلغت عينة الدراسة ٤٢٤ مفردة؛ منهم ٣٢ مسيحي بنسبة (٧.٥%) و ٣٩٢ مسلم (بنسبة ٩٢.٥%)، وهي تقترب من النسبة المئوية للطرفين في المجتمع التي تتراوح بين ٨–١٠% للمسيحيين، مقابل ٩٠–٩٢% للمسلمين.

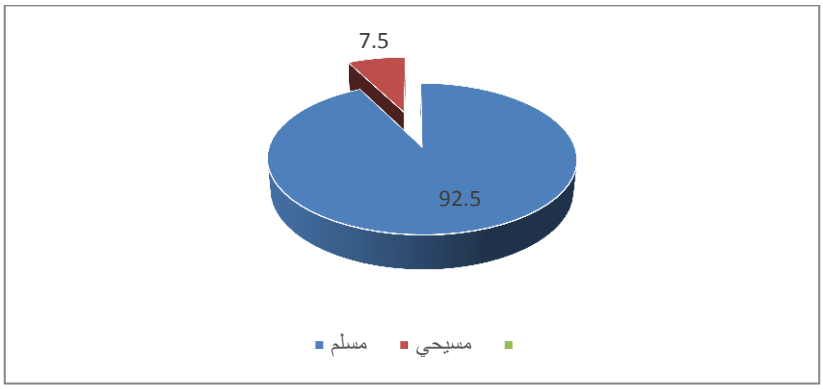

شكل رقم (١) توزيع العينة حسب الديانة

وبالنظر إلى توزيع العينة حسب النوع، نجد أن الإناث لهم نصيب الأسد من إجمالي العينة، حيث بلغت نسبتهن مقابل الذكور نحو ٧٣.٦% (شكل رقم (٢)).

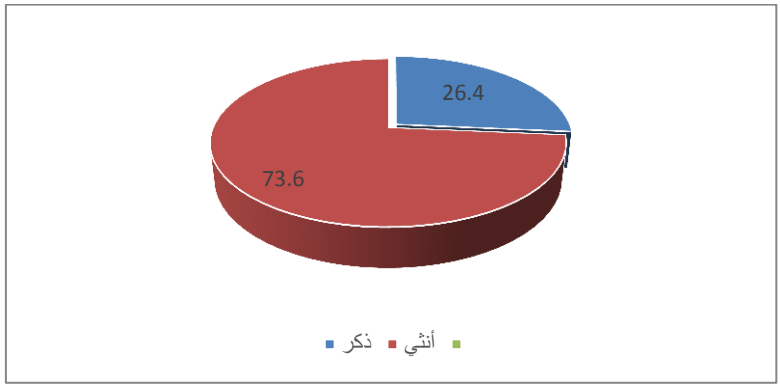

شكل رقم (٢) توزيع العينة حسب النوع

أما من حيث السن، فقد جاءت غالبية العينة من الشباب، باعتبارهم أكثر الفئات التي يُعول عليها في قيادة الأزمات الطائفية، باعتبارها أكثر إستثارة واندفاعية من غيرهم، وبالتالي فإن دراستهم ستعطي مؤشرًا صادقًا عن حال الوضعية الراهنة بين عنصري الوطن، فبالنظر إلى الشكل رقم (٣) نجد أن نحو ٨٦% من العينة تقع في الفئة العمرية (أقل من ٣٥ سنة)، ونحو ٩.٤% منهم يقعون في العمرية (٣٥-٥٠ سنة)، ونحو ٤.٧% يقعون في الشريحة العمرية (أكثر من ٥٠ سنة).

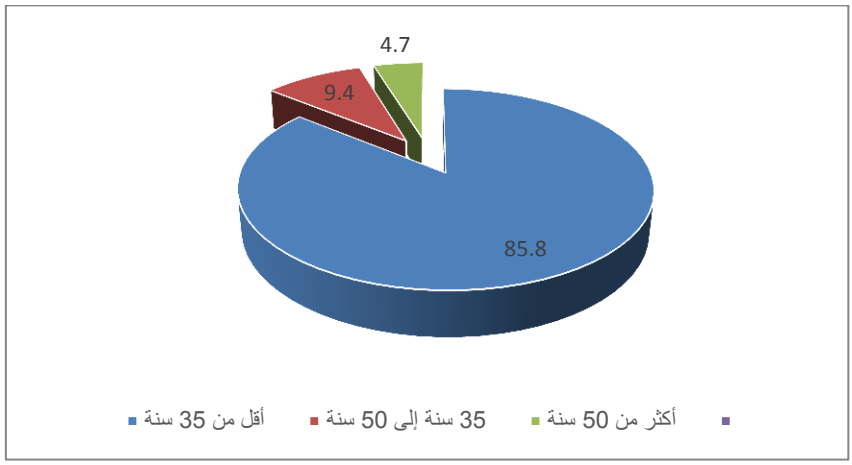

شكل رقم (٣) توزيع العينة حسب العمر

وعند النظر إلى محل الإقامة (ريف – حضر)، سنلاحظ أن عينة الدراسة تتقارب بين الريف والحضر، حيث شغل الحضر نسبة ٥٧.٥% من عينة الدراسة، في حين شغل الريف ٤٢.٥ منها (شكل رقم (٤)).

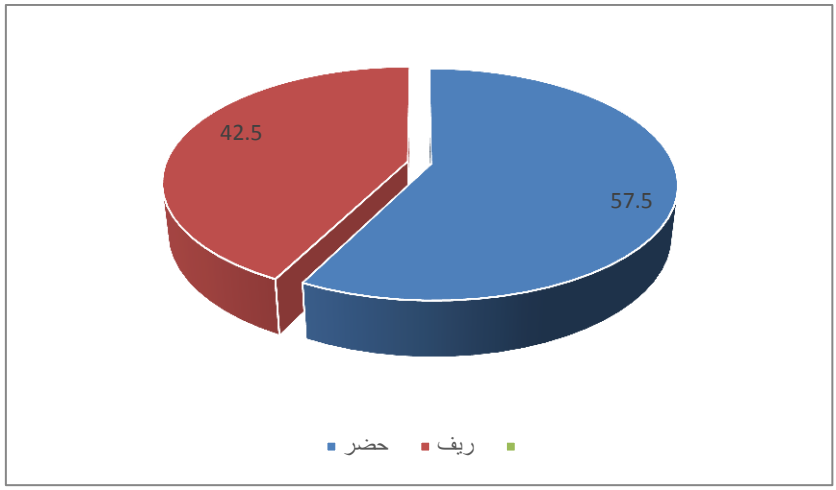

شكل رقم (٤) توزيع العينة بحيث محل الإقامة

والمتأمل في المستوى التعليمي(*) لعينة الدراسة سيجد أن نحو ٢٩.٧% منهم وصلوا إلى التعليم ما بعد الجامعي، و٦٠.٤% منهم وصلوا إلى التعليم الجامعي، و٨.٥% منهم تعليم متوسط، و ١.٤% منهم يقرأون ويكتبون فقط (شكل رقم (٥)).

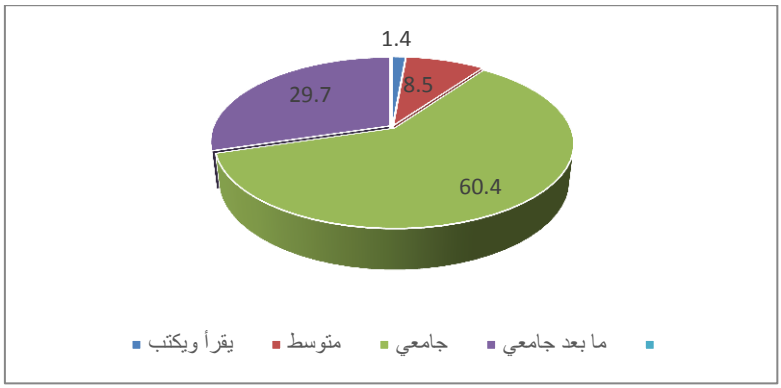

شكل رقم (٥) توزيع العينة بحسب المستوى التعليمي

وبالنسبة للحالة الاجتماعية لعينة الدراسة، فكانت موزعة على النحو التالي: نحو ٦٥.١% أعزب، و٣٢.٥% متزوج، و١.٩% مطلق، ٠.٥% أرمل (شكل رقم (٦)).

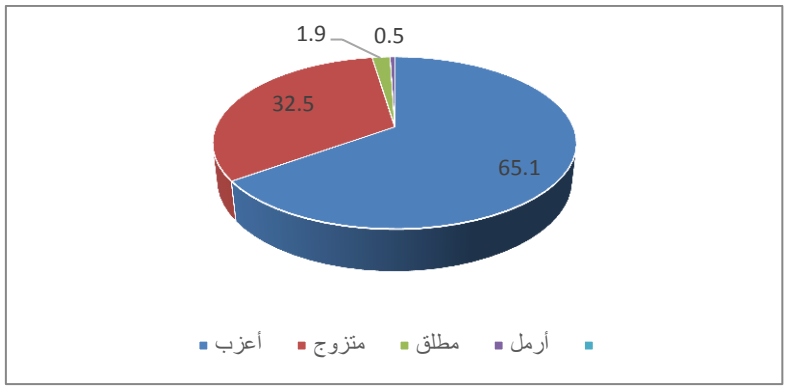

شكل رقم (٦) توزيع عينة الدراسة بحسب الحالة الاجتماعية

(*) ملحوظة تم النظر إلى المستوى التعليمي بالاستناد إلى آخر مرحلة وصل إليها الفرد أثناء إجراء الدراسة وليس بالنظر إلى آخر شهادة حصل عليها.

وأخيرًا، بالنظر إلى الشكل التالي، نجد أن نحو ٥١.٤% من عينة الدراسة لا يعملون (حيث إن نسبة كبيرة منهم لا تزال في التعليم)، و ٢٧.٤% يعملون في القطاع الحكومي، و ١٧% منهم يعملون في القطاع الخاص، و٣.٣% يعملون في القطاع الأهلي، و ١% يعملون في القطاع التعاوني وقطاع الأعمال(شكل رقم (٧)).

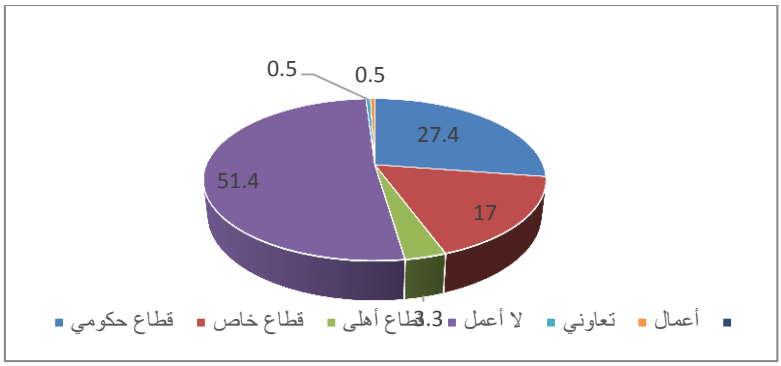

شكل رقم (٧) توزيع العينة بحسب العمل والقطاع

د. **مجالات الدراسة:** يتحدد المجال البشري للدراسة في كل الذين يمكنهم الولوج إلى شبكة الإنترنت من المصريين ويستطيعون القراءة والكتابة. أما بالنسبة للمجال الجغرافي فيشمل جمهورية مصر العربية. والمجال الزمني فيتحدد في الفترة من يونيو ٢٠٢٠- ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ه. **تقسيم الدراسة:** تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، يجيب كل منها على تساؤل أو أكثر من تساؤلاتها، على النحو التالي:

المحور الأول: أخلاقيات الاعتراف والمواطنة "قراءة في مؤشري الانتماء والتعددية"

المحور الثاني: أعطاب المواطنة" من المعارف المغلوطة إلى السلوكيات الرافضة للآخر"

المحور الثالث: الطائفية: العوامل الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة "نتائج ومناقشات وتوصيات"

وينقسم كل محور من هذه المحاور إلى عدد من النقاط الفرعية والتي تنقسم بدورها لعدد آخر من الفروع، ويمكن تناولها –تفصيلًا– على النحو التالي:

المحور الأول: أخلاقيات الاعتراف والمواطنة "قراءة في مؤشري الانتماء والتعددية"

تتصف المجتمعات التعددية بمميزات أربع تتمثل في: مجموعة من التباينات تتمتع بدرجات متفاوتة من الثبات، تصنيف اجتماعي للمجموعات الاجتماعية قائم على التباينات الدينية أو اللغوية أو العرقية، تنتظم هذه المجموعات في مؤسسات تحتية دينية وتربوية واجتماعية وثقافية وسياسية، وفي المجتمعات المتنوعة المنغلقة؛ يُولد الفرد ويُصلي ويدرس ويعاشر ويعمل ويلهو ويشيخ ويموت في بيئته دون غيرها، أما في المجتمعات المتنوعة المنفتحة فهي تتمتع بدرجات عالية من العضويات المتداخلة Overlapping Memberships أي أن الأفراد غالبًا ما يكونون أعضاء في عدة تنظيمات طوعية، فيصبح سلوكهم أكثر اعتدالًا (لطفي، ٢٠١٨).

وبحسب ذلك الوصف، يتولد لدى المجتمعات المتنوعة دينيًا أو عرقيًا أو لغويًا حاجة ماسة إلى تدشين مفاهيم التسامح والاعتراف بالاختلاف والتعددية وقبول الآخر، تلك المتصلة بشكل مباشر بمفهوم المواطنة في المجتمعات الحديثة، ذلك المفهوم الذي يرى ضرورة النظر إلى الآخر المختلف لا باعتباره مشاركًا له في الوطن (الأرض والثقافة) فحسب، بل كذلك كونه شخصًا اعتباريًا له كامل الحقوق (التي للأنا)، وعليه كافة الواجبات باعتباره كامل الأهلية والمواطنة.

وبالنظر إلى حالة مصر، فإنها تُعد من أكثر المجموعات السكانية في المنطقة تجانسًا. وبالتالي فإن المشكلات التي يولدها التنوع والتعدد (من قبيل نبذ الآخر والعنف والتطرف والحرب) بقت –في معظم التاريخ المصري– تحت سيطرة المجتمع، حيث استطاع المجتمع في أغلب الحقب التاريخية –خاصة بعد الفتح العربي الإسلامي لمصر– أن يقوم بعملية تداوي ذاتية للمشكلات التي تنشأ بين عنصري الوطن (المسيحيين والمسلمين).

وبالرغم من ذلك، فقد تخللت حالة السيطرة هذه بعض الحوادث التي أخلت بالقضية المسيحية– الإسلامية في مصر، وذلك تحت تأثير العديد من الفواعل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، داخليًا وخارجيًا، وخاصة منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك عندما استطاعت بعض القوى الإسلاموية الصعود إلى واجهة المجتمع المصري ومحاولتها أسلمة المجتمع، وبالتالي كان من الطبيعي أن يُواجه هذا التمدد

الإسلاموي بمحاولة للآخر (المسيحي في هذه الحالة) من أجل المحافظة على الحق في الوطن والهوية.

وعلى هدي ذلك، ونتيجة لمحاولة الأنا رفض الآخر والعكس، على الرغم من أهمية هذه العملية في إكساب الهوية والمحافظة عليها في كثير من الحالات، كانت هناك العديد من الاستقطابات –من قبل العديد من القوى داخليًا وخارجيًا– للجماهير المصرية باسم الدين. ومن هذه النقطة كانت شرارة الفتنة الطائفية بين عنصري الوطن (المسيحيين والمسلمين)، تلك التي عبرت عن ذاتها في العديد من الأحداث منذ نهاية السبعينيات وحتى بعد ثورتي ٢٠١١ و٢٠١٣.

أولًا: دوائر الانتماء:

يُعرف الانتماء للوطن باعتباره إحساس المواطن بأنه جزء من وطنه، فيحبه ويتعلق به ويظهر ذلك من اعتناقه لقيمه وعاداته وتقديره لمؤسساته وطاعته لقوانينه ومحافظته على ثرواته واندماجه في أحداثه ومشكلاته واستعداده للنهوض به. كما يُعرف الانتماء للوطن كونه الاعتزاز والفخر به والعمل الجاد الدءوب من أجل مصالحه، وبالتالي فهو الانتساب الحقيقي للوطن معتقدًا وفكرًا وعملًا (الشعراوي، ٢٠٠٨).

وبحسب ذلك، فإننا ننظر إلى مفهوم الانتماء في دراستنا الراهنة باعتباره " **جملة المشاعر والسلوكيات التي يكنها الفرد تجاه الوطن؛ أي شعوره بالانتساب له وفخره واعتزازه بهذا الانتساب مترجمًا هذا الشعور إلى الولاء له بالعمل الجاد من أجل رفعة هذا الوطن والدفاع عنه والاهتمام بقضاياه**".

وبحسب ذلك، فقد استطاعت الاستقطابات التي شهدها المجتمع المصري– منذ الربع الأخير من القرن المنصرم– أن تتلاعب في الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمع المصري، حيث شهد هذا المجتمع تبدل في الانتماءات والولاءات للعديد من الدوائر الثقافية المجاورة على حساب الدائرة الوطنية، تلك التي قد بلغت ذروتها –حسب كثير من المؤرخين والساسة– في ثورة ١٩١٩، ثم تدريجيًا بدأت الدائرة الوطنية هذه تتراجع لحساب عدة دوائر كالدائرة الإسلامية، العربية والمتوسطية وغيرها.

وتأسيسًا على ذلك، جاءت نتائج دراستنا الراهنة معبرة عن هذا الهم المصري. فالمتأمل في الجدول رقم (١)، سيجد أن هناك قرابة نصف عينة الدراسة يُقدمون الدائرة

الإسلامية على غيرها من دوائر الانتماء، في حين يُقدم نحو ٣.٣% (أي أقل قليلًا من نصف عينة المسيحيين) الدائرة المسيحية على غيرها، بينما يأتي الانتماء الوطني المصري في المرتبة التالية بنحو ٤٠.١%، الأمر الذي يؤكد أن هناك استقطابات قوية من القوى الإسلامية والمسيحية للجماهير المصرية، وهو ما أدى إلى تراجع الحصة السوقية (بلغة اقتصادية) للانتماء الوطني لحساب الحصة السوقية للدائرتين المسيحية والإسلامية.

جدول رقم (١)

يكشف عن دوائر الانتماء لدى عينة الدراسة

أنت شايف/ة نفسك أكتر		
	التكرار	النسبة
مصري	١٧٠	40.1
عربي	٣٤	8.0
مسلم	٢٠٦	48.6
مسيحي	١٤	3.3
الإجمالي	٤٢٤	100.0

أما بالنظر إلى الدائرة العربية، سنجد إنها تقبع في سلم الترتيب (بالنسبة لإجمالي المستجيبين من المسيحيين والمسلمين) بنسبة ٨%، وربما يمكننا تفسير تراجع هذه الدائرة بالنظر إلى الهزائم المتتالية التي لحقت بالعروبة والمشروع القومي العربي الذي جاء مع ثورة يوليو ١٩٥٢، بداية من فشل الوحدة المصرية –السورية، مرورًا بنكبة ١٩٦٧ والهزيمة النكراء للجيوش العربية على يد إسرائيل، ثم التوقيع المصري على معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل ورفض معظم الدول العربية لهذا التوقيع في ذلك الوقت (علمًا بأن هذه الدول الآن تتكالب للتطبيع مع إسرائيل)، ثم الفشل في حل القضية الفلسطينية، تلك التي كانت القضية العربية الأولى في بعض المراحل التاريخية.

كل ذلك خلق لدى المواطن العربي عامة والمصري خاصة حالة من اليأس في إمكانية التغيير بالاستناد إلى الدائرة العربية، الأمر الذي أدى به إلى استبدالها بالدائرة الإسلامية (في ظل التمدد للتيار الإسلامي الذي شهده المجتمع المصري حتى ثورة

٢٠١٣، تلك التي قضت على مشروع ذلك التيار) مستحضرًا أمجاد الماضي والخلافة الراشدة.

وبالتأمل في وعي المواطنين في أسباب اختيارهم لتلك الدوائر من الانتماء دون غيرها، جاء الجدول رقم (٢) ليكشف عن قدر كبير من التفسيرات التي سقناها للتو لتراجع الدائرة الوطنية المصرية لحساب دوائر انتماء أخرى، حيث جاءت الأسباب مرتبة على النحو التالي:

١- "**لأني مسلم وافتخر بإسلامي**"، حيث جاءت نسبة من أقروا بهذا السبب نحو ٥٠.٥% من عينة الدراسة.

٢- وجاء "**إننا كلنا مصريين بغض النظر عن الدين**" في المرتبة التالية بنسبة ٣٨.٢% من عينة الدراسة.

٣- ثم في المرتبة الثالثة "**لأن كلنا عرب في الآخر**" بنحو ٨% من العينة.

٤- ثم "**لأني مسيحي وافتخر بمسيحيتي**" في المرتبة الرابعة بنحو ٣.٣% من عينة الدراسة (أي نحو ٤٣.٨% من المستجيبين المسيحيين).

جدول رقم (٢)

يكشف عن المبررات التي يسوقها أفراد العينة لانتماءاتهم

ليه شايف نفسك كده		
	التكرار	النسبة %
لانى مسلم وافتخر بإسلامي	٢١٤	٥٠.٥
لأننا كلنا عرب فى الآخر	٣٤	٨
لأن كلنا مصريين بغض النظر عن الدين	١٦٢	٣٨.٢
لأنى مسيحي و افتخر بمسيحيتي	١٤	٣.٣
الإجمالي	٤٢٤	١٠٠

وبالنظر إلى ما آتى به الجدول السابق (رقم٢) من نتائج، سنجدها تخالف الاتجاه السائد في دراسات الأقليات، ذلك الذي يقول بأن الأقليات تمارس التمييز أكثر من الأغلبية أو المجموعات الأكبر حجمًا، كما يكون لديها تحيز أشد وانتماء أقوى لمجموعتها

مما لدى المجموعات الكبيرة، وبالتالي فإن تماهيهم مع مجموعتهم العرقية أو الدينية يكون أقوى مما هو لدى الأكثرية (مراجدة، ٢٠١٢). حيث أن الجدول السابق يكشف عن أن نحو ٥٤.٦% من المستجيبين المسلمين(إذا حذفنا من الجدول السابق المستجيبين المسيحيين) يعتزون ويفتخرون بهويتهم الإسلامية، في حين أن نحو ٤٣.٨% من المستجيبين المسيحيين (عندما نحذف استجابات المسلمين) أنهم يفتخرون ويعتزون بهويتهم المسيحية.

وربما أمكننا تفسير هذا الخلاف في ضوء عدد من الاعتبارات، أهمها: عقلية الأقلية، تلك التي لا تسمح لأفراد هذه الأقلية بالبوح بكل مكنوناتهم –في كثير من الأحيان– وتجعلهم رهينة الاتجاه السائد في المجتمع، خاصة في ظل الأحداث الطائفية التي شهدها المجتمع المصري منذ يناير ٢٠١١ حتى وقت قريب. قوة الاستقطاب الذي مارسته التيارات الإسلاموية خلال العقد الأخير، ما جعل المواطنين المسلمين في حالة استنفار للهوية الإسلامية دون غيرها.

وتأسيسًا على الطرح الفائت، جاء مؤشر الانتماء التي آتت به الدراسة الراهنة معبرًا عن الحال الذي وصل إليه الانتماء إلى الدائرة المصرية الوطنية، حيث يطرح الجدول التالي (رقم٣) ثلاثة مستويات للإنتماء؛ المستوى الأول: الانتماء المنخفض، والذي جاء بنسبة ٣٨.٢% من عينة الدراسة من الطرفين (المسيحيين والمسلمين)؛ المستوى الثاني: الانتماء المتوسط، والذي جاء بنحو ٣٥.٤% من العينة؛ ثم الانتماء المرتفع بنحو ٢٦.٤% من العينة.

جدول رقم (٣)

يكشف عن مستويات الانتماء لدى عينة الدراسة

مؤشر الانتماء			
		التكرار	النسبة %
مستويات الانتماء	منخفض	١٦٢	٣٨.٢
	متوسط	١٥٠	٣٥.٤
	مرتفع	١١٢	٢٦.٤
	الإجمالي	٤٢٤	١٠٠

وأيًا كانت أهمية الانتماء للدائرة الإسلامية –المسيحية والعربية، فإننا يمكننا أن نخلص من ذلك إلى أن تنوع الولاءات رهين تنوع الانتماءات، وبما أن كثير من الانتماءات فرعية ووقتية تزول بزوال تأثيرها وتتمدد بتصاعد هذا التأثير، فإن كثير منها يزول بمحاصرة هذا التأثير، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أن البقاء الدائم لتلك الانتماءات لن يكون إلا لدائرة الوطن، ربما لأنه الانتماء الذي يراعي مصالح كل الانتماءات الفرعية والوقتية الأخرى (الصرابي، ٢٠١٣).

وبتأمل الجدول السابق (رقم ٣)، نجد أن هناك جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دورًا محوريًا في تحديد مستوى الانتماء لأفراد العينة على مؤشر الانتماء، كالديانة والحالة التعليمية والنوع والعمر والدخل ومحل الإقامة (ريف –حضر).

أ– الديانة والانتماء:

فبالنظر إلى العلاقة بين متغير الديانة ومستوى الانتماء لدى عينة الدراسة، نجد أن هناك فروقات كبيرة بين المسلمين والمسيحيين في مستوى الانتماء لدى كل منهم. فالمتمعن في الجدول التالي (رقم٤) سيجد أن هناك نحو ٦٤.٨% من المسلمين عينة الدراسة لديهم مستوى متوسط أو مرتفع للانتماء، مقابل ٢٥% فقط من المسيحيين عينة الدراسة لديهم مستوى متوسط للانتماء.

جدول رقم (٤)

يكشف عن العلاقة بين متغير الديانة ومستوى الانتماء لدى عينة الدراسة

			مؤشر الانتماء			الإجمالي
			منخفضة	متوسط	مرتفع	
الديانة	مسلم	العدد	١٣٨	١٤٢	١١٢	٣٩٢
		النسبة	35.2%	36.2%	%28.6	100.0%
	مسيحي	العدد	٢٤	٨	٠	٣٢
		النسبة	75.0%	25.0%	0.0	100.0%
الإجمالي		العدد	١٦٢	١٥٠	١١٢	٤٢٤
		النسبة	38.2%	35.4%	26.4%	100.0%

وبحسب ذلك، تُصبح نسبة المسلمين –الذين لديهم مستوى متوسط أو مرتفع للانتماء– أكثر من ضعف نسبة المسيحيين، وربما يرجع ذلك إلى انزواء المسيحيين –

خلال فترات الاحتقان الطائفي ودعوات التعصب والعنف التي كانت تقودها جماعات الإسلام السياسي خلال النصف الأول من هذا العقد (٢٠١١-٢٠١٤)، ما جعلهم لا يهتمون كثيرًا بالقضايا الوطنية وتراجع إيمانهم بفكرة الوحدة الوطنية، وهو الأمر الذي ربما خضع لتحسن تدريجي بعد عام ٢٠١٤ وتولي مقاليد الحكم شخصية تلقى قبول شعبي من الطرفين (المسيحي والإسلامي).

ب- المستوى التعليمي والانتماء:

بالنظر إلى الجدول التالي (رقم ٥)، سنلاحظ انعدام العلاقة بين مستوى الانتماء لدى الفرد وبين المستوى التعليمي الذي وصل لديه، فبالنسبة لمستوى الانتماء المنخفض، نجد أن هذا المستوى من الانتماء ينعدم عند فئة "يقرأ ويكتب" ثم يبدأ في التزايد ليصل لنحو ٣٣.٣% عند التعليم المتوسط و ٤١.٤% عند التعليم العالي ثم يعاود الانخفاض ليصل إلى ٣٤.٩% للتعليم ما بعد الجامعي، وبالنسبة لمستوى الانتمء المرتفع يبدأ مستوى الانتماء المرتفع في الانخفاض من ٦٦.٧% لفئة يقرأ ويكتب إلى ٢٧.٨% للتعليم المتوسط ثم إلى ٢٥% للتعليم العالي، ليرتفع مجددًا مع التعليم ما بعد الجامعي إلى ٢٧%.

جدول رقم (٥)

يكشف عن الارتباط بين مستويات الانتماء لدى عينة الدراسة ومستوى تعليمهم

			المستوى التعليمي			الإجمالي
			يقرأ ويكتب	دبلوم/ثانوية عامة	تعليم عالى	فوق عالى	
مؤشر الانتماء	منخفض	العدد	٠	١٢	١٠٦	٤٤	١٦٢
		النسبة	0.0%	33.3%	41.4%	34.9%	38.2%
	متوسط	العدد	٢	١٤	٨٦	٤٨	١٥٠
		النسبة	33.3%	38.9%	33.6%	38.1%	35.4%
	مرتفع	العدد	٤	١٠	٦٤	٣٤	١١٢
		النسبة	66.7%	27.8%	25.0%	27.0%	26.4%
الإجمالي		العدد	٦	٣٦	٢٥٦	١٢٦	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

ومن أجل تفسير انقلاب المنحنى رأسًا على عقب مع مستوى الانتماء المرتفع (حيث يبدأ مرتفعًا مع المستوى الأدنى من التعليم ثم ينخفض شيئًا فشيئًا مع التعليم المتوسط والعالي ليعاود الارتفاع مع التعليم ما بعد الجامعي) يمكننا الافتراض بأن الأميين ومن لم يتلقو تعليمًا نظاميًا يزداد لديهم مستوى الانتماء ربما لأنهم أقل دراية –مقارنة بغيرهم بمشكلات الوطن وهمومه، في حين أن هذا المستوى ينخفض مع تلقى حظًا من التعليم (التعليم المتوسط والعالي)، ربما لأنهم أصبحوا أكثر دراية من أقرانهم –الأقل حظًا من التعليم– بالتحديات التي يواجهونها في وطنهم (من قبيل الفقر والبطالة وغياب فرص العمل المناسبة لتعليمهم ...إلخ)، بينما يبدأ مستوى الانتماء في الارتفاع مجددًا مع زيادة الحظ من التعليم (التعليم فوق العالي)، ربما لأن عدد معتبر من العينة في هذا المستوى التعليمي قد تمكنوا من الحصول على فرصة عمل وتأمين حياة مستقرة على الرغم من إدراكهم للتحديات التي يواجهونها.

ج– الدخل والانتماء:

تُشير العديد من الدراسات إلى وجود صلة قوية بين ما يحققه الوطن لأفراده من إشباعات وبين شعور هؤلاء الأفراد بالمواطنة والانتماء لهذا الوطن، فكلما استطاع الفرد تحقيق ذاته وطموحاته وأهدافه في وطنه كلما شعر بأنه ينتمي لهذا المكان أكثر من غيره، خاصة مع سيادة القيم المادية والفردنة وتراجع القيم الروحية والجماعية.

وفي هذا السياق، توصلت دراسة "نصيف غالي حنا" –عام ٢٠١٨– حول المحددات الاجتماعية للانتماء والمواطنة بين الشباب الجامعي إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الدخل الشهري ومفهوم الانتماء والمواطنة لدى الشباب (حنا، ٢٠١٨)، في حين أن المتأمل في دراستنا الراهنة سيجد أن بيانات الجدول التالي (رقم٦) تشير إلى فقدان مثل هذه العلاقة، فبالنظر إلى مستوى الانتماء المرتفع سنجد أن الشريحة الدنيا من الدخل– بحسب تصنيف الدراسة– وهي أقل من ٥٠٠٠ جنيه– تأخذ أقل نسبة (٢٤.٦%) في هذا المستوى من الانتماء(بما يتفق مع الدراسة السابقة)، تليها الشريحة العليا من الدخل –وهي ١٠٠٠٠ جنيه فأكثر– بنسبة (٢٧.٦%)، ثم تتربع على القمة الشريحة الوسطى من الدخل بنحو (٣٠.٦%) في المستوى المرتفع من الانتماء.

جدول رقم (٦)

يكشف عن العلاقة بين الدخل الشهري للأسرى ومستوى الانتماء الفردي

			الدخل الشهري للأسرة تقريبًا			الإجمالي
			أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠فأكثر	
مؤشر الانتماء	منخفض	العدد	١٠٨	٣٠	٢٤	١٦٢
		النسبة	40.3%	30.6%	41.4%	38.2%
	متوسط	العدد	٩٤	٣٨	١٨	١٥٠
		النسبة	35.1%	38.8%	31.0%	35.4%
	مرتفع	العدد	٦٦	٣٠	١٦	١١٢
		النسبة	24.6%	30.6%	27.6%	26.4%
الإجمالي		العدد	٢٦٨	٩٨	٥٨	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

وفي سياق متصل، يمكننا تفسير النتيجة السابقة في ضوء تأثر مستوى الانتماء الفردي ليس فقط بالعوامل المفردة (كالتعليم والدخل والعمر والنوع.... إلخ)، ولكن بالعلاقة التفاعلية المتداخلة بين هذه العوامل مجتمعة كذلك، ومن ثم قد لا يصبح الدخل مؤثرًا مباشرًا على مستوى الانتماء للفرد، ولكنه عندما يتصل ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى – كالفرق بين الذكور والإناث ذوي الدخول المرتفعة والمنخفضة أو كبار السن والشباب ذوي الدخول المرتفعة والمنخفضة أو المتعلمين وغير المتعلمين ذوي الدخول المرتفعة والمنخفضة– قد يصبح أكثر تأثيرًا على مستوى الانتماء.

د– العمر والانتماء:

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) إلى أن هناك علاقة طردية بين العمر ومستوى الانتماء الذي يحتله الفرد على مؤشر الانتماء، فكلما تقدم الفرد في العمر تأكد انتمائه للوطن. فالمتأمل في بيانات هذا الجدول، سيجد أن مستويات الانتماء المتوسطة والمرتفعة تتصاعد مع التقدم في السن، فالشباب أقل من ٣٥ سنة لديهم انتماء متوسط (٣٣.٥%) ومرتفع (٢٥.٨%)، وفئة منتصف العمر (٣٥–٥٠ سنة) ترتفع نسبة الانتماء لديهم في المستويين المتوسط والمرتفع إلى نحو ٤٠% بالنسبة للمستوى الأول و٣٠%

للمستوى الثاني، أما في الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) فترتفع النسبة إلى نحو ٦٠% بالنسبة للمستوى المتوسط و تبقى كما هي على نحو ٣٠% بالنسبة لمستوى الانتماء المرتفع. أما بالنسبة لمستوى الانتماء المنخفض تبدأ رحلة عكسية من الفئات العمرية الأكبر نحو الفئات الأصغر، حيث تنخفض النسبة لدى كبار السن وترتفع لدى صغار السن.

جدول رقم(٧)

يكشف عن العلاقة بين العمر ومستوى الانتماء لدى أفراد عينة الدراسة

			السن			الإجمالي
			أقل من ٣٥ سنة	٣٥ سنة إلى ٥٠ سنة	أكثر من ٥٠ سنة	
مؤشر الانتماء	منخفض	العدد	١٤٨	١٢	٢	١٦٢
		النسبة	40.7%	30.0%	10.0%	38.2%
	متوسط	العدد	١٢٢	١٦	١٢	١٥٠
		النسبة	33.5%	40.0%	60.0%	35.4%
	مرتفع	العدد	٩٤	١٢	٦	١١٢
		النسبة	25.8%	30.0%	30.0%	26.4%
الإجمالي		العدد	٣٦٤	٤٠	٢٠	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

وبحسب الطرح الفائت، فإن هناك تفسير موضوعي تدعمه الكثير من الدراسات والبحوث لتصاعد مستويات الانتماء لدى الأفراد كلما تقدموا في العمر، مفاده أنه كلما تقدم الفرد في العمر كان أكثر رضًا عن حياته وعن انجازاته في وطنه، وكذلك كلما كان الفرد أكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع والأزمات التي يعايشها الوطن، وأيضًا كلما تمكن الفرد من تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في وطنه وقنع به، الأمر الذي يفسر ارتفاع مؤشر الانتماء للوطن لديه.

ه- محل الإقامة والانتماء:

فالمتأمل فيما آتت به الدراسة الراهنة من بيانات يكتشف أن محل الإقامة (ريف – حضر) له دور في تحديد مستوى الانتماء لدى الفرد. فالناظر إلى الجدول التالي (رقم٨) يرى أن مستوى الانتماء المنخفض يبلغ نحو ٣٩.٣% من عينة الدراسة (بالنسبة للحضريين)، ونحو ٣٦.٧% بالنسبة للريفيين، بينما يبلغ مستوى الانتماء المرتفع نحو ٢٤.٦% (بالنسبة للحضريين)، في حين يبلغ قرابة ٢٩% (بالنسبة للريفيين).

جدول رقم (٨)

يكشف عن العلاقة بين محل إقامة أفراد عينة الدراسة ومستوى الانتماء ليهم

			محل الإقامة		الإجمالي
			حضر	ريف	
مؤشر الانتماء	منخفض	العدد	٩٦	٦٦	١٦٢
		النسبة	39.3%	36.7%	38.2%
	متوسط	العدد	٨٨	٦٢	١٥٠
		النسبة	36.1%	34.4%	35.4%
	مرتفع	العدد	٦٠	٥٢	١١٢
		النسبة	24.6%	28.9%	26.4%
الإجمالي		العدد	٢٤٤	١٨٠	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%

وعلى الرغم من عدم وجود فوارق كبيرة في مستويات الانتماء بين كل من الحضريين والريفيين، إلا أن هذه الفوارق يمكننا أن نعزوها إلى أن الحضريين أكثر تعليمًا، أكثر دراية بالتحديات التي يواجهها الوطن وأكثر تأثرًا بالأزمات التي يواجهها من نظرائهم الريفيين، الذين هم أقل تعليمًا ويتمتعون بشبكات طبيعية للضمان والتكافل الاجتماعي (أي عن طريق العلاقات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي)، والذين هم كذلك –نتيجة العلاقات الاجتماعية المتضافرة بينهم– أقل تاثرًا بالأزمات، الأمر الذي ربما انعكس على مستوى انتمائهم لوطنهم.

و-النوع والانتماء:

فبالنظر إلى الجدول التالي رقم(٩)، نجد أن الفوارق في مستوى الانتماء بين الذكور والإناث ضئيلة إلى حد ما، فعندما نضم فئتي المستوى المتوسط والمرتفع (للانتماء) معًا، نجد أن نسبة الذكور في كلا المستويين تتعدى ٦٦% منهم، في حين لا تتعدى نسبة الإناث ٦٠.٣% منهم. وبالعكس من ذلك، في مستوى الانتماء المنخفض، نجد أن نسبة الذكور ٣٣.٩%، والإناث نحو ٣٩.٧%.

جدول رقم (٩)

يكشف عن العلاقة بين النوع ومستوى الانتماء لدى أفراد العينة

			النوع		الإجمالي
			ذكر	أنثي	
مؤشر الانتماء	منخفض	العدد	٣٨	١٢٤	١٦٢
		النسبة	33.9%	39.7%	38.2%
	متوسط	العدد	٤٤	١٠٦	١٥٠
		النسبة	39.3%	34.0%	35.4%
	مرتفع	العدد	٣٠	٨٢	١١٢
		النسبة	26.8%	26.3%	26.4%
الإجمالي		العدد	١١٢	٣١٢	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%

ثانيًا: التعددية وقبول الآخر:

تعرف التعددية من الناحية الاجتماعية كونها تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة -في المجتمعات الحديثة- لها اهتمامات دينية واقتصادية واجتماعية وإثنية وثقافية متنوعة. أما من الناحية السياسية فإنها (أي التعددية) تصف المجتمعات التي تكون القوة فيها موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون. وبهذا المعنى، تفترض التعددية الاعتراف بحقوق الإنسان مثلما تفترض الإقرار بواجباته ومسئولياته (لطفي، ٢٠١٨).

وفي ضوء ذلك، ينظر البعض للتعددية كونها مرتبطة بمفهومي تقبل الآخر والتسامح، تلك التي يضعون محدداتهما على النحو التالي (الهاشمي، ٢٠٢٠):

١- احترام آراء الآخرين مع تعدد ثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

٢- تقبل الرأي الآخر.

٣- الإيمان بالحوار البناء.

٤- دعم الآراء الصحيحة أيًا كان صاحبها.

٥- المشاركة والتعاون مع الآخر.

٦- نبذ العنف والتعصب.

٧- التزام الموضوعية في الحكم على الآخرين.

وتأسيسًا على ذلك، يتماس مفهوم التعددية مع العديد من المفهومات الأخرى كقبول الآخر والتسامح، وكلها مفاهيم نستخدمها -على الرغم من إدراكنا بالفوارق الدقيقة بين المفهومات الثلاث-في دراستنا الراهنة- بنفس المعنى، كونها تُشير إلى " **قدرة الفرد على تجاوز ذاته إلى تقبل الاختلاف واحترامه بل وتشجيعه في أفضل الأحوال، وما تتضمنه هذه القدرة من تقبل الآخرين وآرائهم ومعتقداتهم وإقامة حوار بناء معهم**".

وترتبط قدرة الفرد على تمثل مفهوم التعددية سيكولوجيًا بميل أعضاء الجماعة الواحدة إلى تحديد هويتهم إيجابيًا خارج نطاق الجماعة، وذلك على افتراض أن جميع الأفراد يفضلون أن يكونوا ضمن الجماعة المعترف بها اجتماعيًا وذات القيمة في المجتمع، وبالتالي يؤدي هذا إلى هوية اجتماعية إيجابية يحاول الأفراد حمايتها والمحافظة عليها. ولكن عندما تنخفض القيمة الاجتماعية للهوية، فإن ذلك يؤدي إلى تطوير استراتيجيات خاصة لإدارة الهوية والتي تشمل تقييمات مقارنة لأفراد نفس الجماعة والجماعات الخارجية (مراجدة، ٢٠١٢).

يستند ذلك بالأساس إلى فكرة أن وعي الفرد بذاته يعتمد على خبرة الاعتراف الاجتماعي(بالذات تجاه الآخرين، ومن الآخرين تجاه الذات). هناك، بالطبع، خيط تشاؤمي قوي واضح في الأنثروبولوجيا الفلسفية لـــــ "**هوبز**" و "**روسو**"، حيث افترضوا أن السعي وراء الاعتراف ينطوي على تهديد، إما للنظام السياسي، أو لأصالة الفرد. ومع

ذلك، يمكننا استخلاص نتيجة غير مباشرة من هذه الآراء مفادها أن الأشخاص يعتمدون على احترام أو تقدير أقرانهم في سلوك حياتهم اليومية (Honneth, 2001)، وذلك من أجل نيل المثل.

وبالرغم من ذلك، قد تفقد هذه المعادلة أحد أركانها تحت ضغط الظروف الاجتماعية الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية، فيحدث أن لا تعترف الذات بالآخرين، الأمر الذي لا يُحمد عقباه خاصة في المجتمعات المتنوعة ثقافيًا أو عرقيًا أو دينيًا، حيث تصبح الوضعية الاجتماعية –في هذه الحالة– في حالة رفض وتنافر وربما صراع، وهو ما يُلقي بالمجتمع –في كثير من الأحيان– في غياهب الفتنة والاقتتال الطائفي.

وعلى الرغم من أن مصر ليست مجتمعًا متنوعًا ثقافيًا أو دينيًا –إلى حد كبير– (حيث لا يوجد بمصر سوى العرب المسلمون والمسيحيون وقلة قليلة للغاية من اليهود (لا يتعدون بضع وسبعين شخص))، إلا أن المتأمل في نتائج الدراسة الراهنة (الجدول رقم ١٠)، سيجد أن هناك انحطاط في مستوى التعددية على مؤشر التعددية وقبول الآخر، حيث إن هناك نحو ٤٤.٣% من عينة الدراسة يقعون في المستوى المنخفض لمؤشر التعددية وقبول الآخر، ونحو ٣٢.١% يقعون في المستوى المرتفع على هذا المؤشر، ونحو ٢٣.٦% يقعون في المستوى المتوسط.

جدول رقم (١٠)

يكشف عن مستويات التعددية وقبول الآخر لدى عينة الدراسة

مؤشر التعددية وقبول الآخر		
	التكرار	النسبة %
منخفض	١٨٨	٤٤.٣
متوسط	١٠٠	٢٣.٦
مرتفع	١٣٦	٣٢.١
الإجمالي	٤٢٤	١٠٠

وبحسب ذلك، نجد أن نحو ٥٥.٧% فقط من عينة الدراسة يحتلون مرتبة متوسطة ومرتفعة على مؤشر التعددية، مقابل ٤٤.٣% منهم يقبعون في قاع المؤشر. وعلى الرغم من أن عينة الدراسة ليست عينة عشوائية ممثلة للمجتمع المصري، إلا أن النتائج التي آتت بها الدراسة والمؤشرات الواقعية (الأحداث اليومية) تُنذر بمشكلات كبيرة بين

المواطنين خاصة إذا ارتبطت بمتغيرات الدين أو الخصوصيات الثقافية لبعض المناطق داخل المجتمع. وعلى هدي ذلك، سنحاول خلال السطور القادمة أن نتفحص المتغيرات التي يمكن أن تلعب دورًا في التأثير على مستوى التعددية ومقبولية الآخر لدى عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ- الديانة والتعددية وقبول الآخر:

إن المتأمل في الجدول التالي (رقم١١)، سيجد أن هناك فروقات كبير بين أفراد العينة بالنظر إلى ديانتهم (مسيحي -مسلم)، حيث جاءت نسبة المسلمين في المستوى المنخفض للتعددية وقبول الآخر نحو ٣٩.٨%، وفي المستوى المتوسط والمرتفع -معًا- بلغت أكثر من ٦٠%، وذلك في مقابل أن كل المسيحين من أفراد العينة جاءوا في المستوى المنخفض لمؤشر التعددية وقبول الآخر.

جدول رقم (١١)

يكشف عن العلاقة بين الديانة ومستوى التعددية وقبول الآخر لدى عينة الدراسة

			مؤشر التعددية			الإجمالي
			منخفض	متوسط	مرتفع	
الديانة	مسلم	العدد	١٥٦	١٠٠	١٣٦	٣٩٢
		النسبة	39.8%	25.5%	34.7%	100.0%
	مسيحي	العدد	٣٢	0	0	٣٢
		النسبة	100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
الإجمالي		العدد	١٨٨	١٠٠	١٣٦	٤٢٤
		النسبة	44.3%	23.6%	32.1%	100.0%

تأتي النتيجة السابقة على خلاف العديد من دراسة الأقليات، تلك التي تُشير إلى ان مجموعات الأكثرية تميل إلى التأكيد على ضرورة اندماج الأقليات بالثقافة السياسية في المجتمع، بينما تميل الأقليات إلى إثبات هويتها والتأكيد على ضرورة التعددية الثقافية في المجتمع، ولديها تركيز أكبر على المساواة والفرص المتكافئة في المجتمع. وبحسب ذلك، تصبح الأقليات أكثرًا ميلًا إلى مفاهيم التعددية الثقافية، وهذا ما يؤدي بأعضاء هذه الأقليات إلى الافتخار بهويتهم العرقية/ الدينية والنظر إلى الاختلافات بإيجابية (مراجدة، ٢٠١٢).

ب- المستوى التعليمي والتعددية وقبول الآخر:

من المتوقع أنه كلما حاز الفرد قدرًا أكبر من التعليم والثقافة كلما ارتفع مؤشر التعددية وقبول الآخر، فالناظر إلى الجدول التالي (رقم ١٢) سيجد أنه كلما ارتقى الفرد في سلم التعليم كلما احتل موقعًا أفضل على مؤشر التعددية (وذلك إذا استثنينا فئة "يقرأ ويكتب" لأنها لا تحوي سوى ستة أفراد فقط). حيث يقع في المستوى المتوسط والمرتفع (معًا) للتعددية نحو ٦٦.٧% من العينة ذوي التعليم ما بعد الجامعي، لتنخفض إلى نحو ٥٣.٩% من ذوي التعليم الجامعي (التعليم العالي)، ثم تواصل الانخفاض لتصل إلى ٣٣.٣% فقط من ذوي التعليم المتوسط.

جدول رقم (١٢)

يكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى التعددية ومقبولية الآخر

			المستوى التعليمي				الإجمالي
			يقرأ ويكتب	دبلوم/ ثانوية عامة	تعليم عالى	فوق عالى	
مؤشر التعددية	منخفض	العدد	٤	٢٤	١١٨	٤٢	١٨٨
		النسبة	66.7%	66.7%	46.1%	33.3%	44.3%
	متوسط	العدد	٠	٨	٦٠	٣٢	١٠٠
		النسبة	0.0%	22.2%	23.4%	25.4%	23.6%
	مرتفع	العدد	٢	٤	٧٨	٥٢	١٣٦
		النسبة	33.3%	11.1%	30.5%	41.3%	32.1%
الإجمالي		العدد	٦	٣٦	١٥٦	١٢٦	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

ربما يمكننا تفسير هذه النتيجة في ضوء أن الفرد عندما يتحصل قدرًا معقولًا من التعليم والثقافة يُصبح أكثر قدرة على فهم دقائق الأمور وما يمثله الآخر من أهمية للمجتمع العام، كما إنه يصبح على وعي بما يمثله الرفض بينه وبين الآخر من تهديد للسلم والأمن الاجتماعيين، وذلك لأنه يصبح أكثر اطلاعًا على تجارب الأمم والثقافات الأخرى الغابرة والقائمة.

ج- الدخل والتعددية وقبول الآخر:

وكما سبقت الإشارة، فإن الدخل يتصل بعدد كبير من العوامل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية الأخرى التي تلعب دورًا محوريًا في تحديد المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد، وبالتالي قد تُشكل جملة التفضيلات والسلوكيات التي يتبناها في واقعه المعيشى. والمتأمل فيما آتت به دراستنا الراهنة (انظر الجدول رقم ١٣)، سيجد أن الدخل قد لعب دورًا مهمًا في تحديد مستوى التعددية ومقبولية الآخر لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (١٣)

يكشف عن علاقة الدخل بمستوى التعددية وقبول الآخر لدى عينة الدراسة

			الدخل الشهري للأسرة تقريبًا			الإجمالي
			أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	
مؤشر التعددية	منخفض	العدد	١٤٤	٣٠	١٤	١٨٨
		النسبة	53.7%	30.6%	24.1%	44.3%
	متوسط	العدد	٦٢	٢٢	١٦	١٠٠
		النسبة	23.1%	22.4%	27.6%	23.6%
	مرتفع	العدد	٦٢	٤٦	٢٨	١٣٦
		النسبة	23.1%	46.9%	48.3%	32.1%
الإجمالي		العدد	٢٦٨	٩٨	٥٨	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

فالمتتبع لنتائج الجدول السابق (رقم ١٣)، سيجد أن هناك علاقة طردية بين الدخل الشهري للأسرة وبين المستوى الذي يحتله الفرد على مؤشر التعددية وقبول الآخر، حيث جاءت نسبة من يبلغ دخلهم الشهري أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه -في المستوى المرتفع على مؤشر التعددية- نحو ٤٨.٣% مِنْ مَنْ هم في هذه الشريحة من الدخل، ونحو ٤٦.٩% مِنْ مَنْ هم في الشريحة (من ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ جنيه شهريًا)، ونحو ٢٣.١% مِنْ مَنْ هم في الشريحة (أقل من ٥٠٠٠ جنيه شهريًا).

د- العمر والتعددية وقبول الآخر:

إن للمتأمل فيما آتت به الدراسة الراهنة من نتائج أن يكتشف أنه لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين متغير العمر وبين مستوى الفرد على مؤشر التعددية وقبول الآخر، فبالنظر إلى الجدول رقم (١٤) نجد أن ٤٧.٣% مِنْ مَنْ هم في الفئة العمرية (أقل من ٣٥سنة) يقعون في المستوى المنخفض على مؤشر التعددية، في حين أن هناك قرابة ربع العينة في الشريحة العمرية (من ٣٥ إلى ٥٠ سنة)، ونحو ٣٠% من الشريحة العمرية (أكثر من ٥٠ سنة) يقعون في نفس المستوى على مؤشر التعددية.

جدول رقم (١٤)

يكشف عن العلاقة بين متغير العمر ومستوى الفرد على مؤشر التعددية وقبول الآخر

			العمر			الإجمالي
			أقل من ٣٥ سنة	٣٥ سنة إلى ٥٠ سنة	أكثر من ٥٠ سنة	
مؤشر التعددية	منخفض	العدد	١٧٢	١٠	٦	١٨
		النسبة	47.3%	25.0%	30.0%	44.3%
	متوسط	العدد	٨٠	١٤	٦	١٠٠
		النسبة	22.0%	35.0%	30.0%	23.6%
	مرتفع	العدد	١١٢	١٦	٨	١٣٦
		النسبة	30.8%	40.0%	40.0%	32.1%
الإجمالي		العدد	٣٦٤	٤٠	٢٠	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

وبالنظر إلى المستوى المتوسط والمرتفع على مؤشر التعددية، تأتي الفئة العمرية المتوسطة (من ٣٥-٥٠ سنة) في المقدمة بنسبة ٣٥% مِنْ مَنْ هم في هذه الفئة العمرية يقعون في المستوى المتوسط و٤٠% منهم في المستوى المرتفع، وتأتي الشريحة العمرية المتأخرة (٥٠ سنة فأكثر) في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠% للمستوى المتوسط و٤٠% أيضًا للمستوى المرتفع، وتقبع في المؤخرة الفئة العمرية الأولى (أقل من ٣٥ سنة) بنسبة ٢٢% للمستوى المتوسط، و٣٠.٨% للمستوى المرتفع.

وربما يمكننا تفسير انخفاض مستوى التعددية وقبول الآخر للفئة العمرية الأولى بالنظر إلى حداثة عهدهم بالاحتكاك الاجتماعي والثقافي بالآخر، أو بالنظر إلى انخفاض مستوى خبرتهم الاجتماعية والمعرفية بهذا الآخر ما يجعلهم في حالة ريبة وشك تجاهه إلى حين. أما بالنظر إلى عودة مستوى التعددية للانخفاض في مراحل العمر المتأخر، فلا نجد مناص من تفسيره في ضوء التنشئة الاجتماعية المستمرة وما تبثه قنواتها المتعددة من مواد وخبرات تحض على رفض الآخر ونبذه، خاصة وأن مستوى التعددية وقبول الآخر في حالة يُرثى لها لدى كل الفئات العمرية مِنْ مَنْ شملتهم الدراسة.

وعلى العكس من ما آتت به دراستنا الراهنة، جاءت دراسة "نيرة علوان" حول القبول والاستبعاد في المجتمع المصري، لتُظهر أن الشباب كانوا أكثر قبولاً للأخر ورفضاً للفكر الإقصائي من كبار السن، حيث وافق على قانون العزل ٤٨.٣% من الشباب مقابل ٦١.٥% لمن هم أكثر من ٦٠ عاماً. أي أن كثيرًا من الشباب المصري يرفض وجود أي أفكار وقوانين استبعادية واقصائية، ولديه قدرة على تقبل الآخرين حتى لو لم يكن يتقبل أفكارهم (علوان، ٢٠١٧). ربما يرجع ذلك للفترة التي أُجريت خلالها الدراستين (٢٠١٥ فترة الفوران الثوري للدراسة الثانية، و٢٠٢٠ لدراستنا الراهنة).

ه- محل الإقامة والتعددية وقبول الآخر:

بضم مستويي التعددية وقبول الآخر، المتوسط والمرتفع، معًا تمسي هناك علاقة طردية بين التحضر ومستوى التعددية لدى الأفراد، فبالنظر إلى الجدول التالي (رقم ١٥) نتبين أن هناك نحو ٦٠% من عينة الدراسة المقيمين في المناطق الحضرية يحتلون إما مستوى متوسط أو مرتفع على مؤشر التعددية، في مقابل ٥٠% فقط من أفراد العينة المقيمين في المناطق الريفية.

جدول رقم (١٥)

يُوضح العلاقة بين محل الإقامة ومستوى التعددية وقبول الآخر لدى عينة الدراسة

			محل الإقامة		الإجمالي
			حضر	ريف	
مؤشر التعددية	منخفض	العدد	٩٨	٩٠	١٨٨
		النسبة	40.2%	50.0%	44.3%
	متوسط	العدد	٦٨	٣٢	١٠٠
		النسبة	27.9%	17.8%	23.6%
	مرتفع	العدد	٧٨	٥٨	١٣٦
		النسبة	32.0%	32.2%	32.1%
الإجمالي		العدد	٢٤٤	١٨٠	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%

وبالنظر إلى طبيعة البيئتين، الحضرية والريفية، يمكننا تفسير مستويات التعددية وقبول الآخر في كل منهما، فبالنظر إلى البيئة الحضرية نجدها بيئة تتسم بالتعدد والتنوع الاجتماعي والثقافي – وربما الديني– مقارنة بالبيئة الريفية، كما أن قاطنيها –إلى حد كبير– يكونون أكثر تعليمًا ووعيًا بالمكونات الاجتماعية والثقافية والدينية لوطنهم من نظرائهم في المناطق الريفية، وبالتالي تصبح البيئة الحضرية أكثر انفتاحًا على الآخر من نظيراتها الريفية، وما يدعم تفسيرنا هذا أن معظم العمليات الطائفية والنابذة لفكرة الآخر جاءت من مناطق ريفية.

و- النوع والتعددية وقبول الآخر:

للناظر في الجدول التالي (رقم ١٦) أن يجد أن هناك علاقة قوية بين النوع والمستوى الذي يشغله الفرد على مؤشر التعددية وقبول الآخر، حيث يقع نحو ٤٨.٧% من الإناث في المستوى المنخفض على مؤشر التعددية، مقابل ٣٢.١% من الذكور. وبجمع المستويين، المتوسط والمرتفع، معًا يُصبح لدينا –في هذين المستويين للتعددية– نحو ٥١.٣% إناث مقابل قرابة ٦٨% ذكور.

جدول رقم (١٦)

يكشف العلاقة بين النوع ومستوى التعددية وقبول الآخر لدى عينة الدراسة

			النوع		الإجمالي
			ذكر	أنثي	
مؤشر التعددية	منخفض	العدد	٣٦	١٥٢	١٨٨
		النسبة	32.1%	48.7%	44.3%
	متوسط	العدد	٢٦	٧٤	١٠٠
		النسبة	23.2%	23.7%	23.6%
	مرتفع	العدد	٥٠	٤٦	١٣٦
		النسبة	44.6%	27.6%	32.1%
الإجمالي		العدد	١١٢	٣١٢	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%

يتصل المستوى المنخفض للإناث على مؤشر التعددية وقبول الآخر بالتربية والتنشئة الاجتماعية المحافظة –التي قد تكون دينية بالأساس– التي تخضع لها الإنثى في مجتمعاتنا الشرقية، وما يتصل بذلك من الإنغلاق على الذات والخوف من الآخر، الأمر الذي يجعل الفتاة تنشأ وتشب على على رفض الآخر ونبذه ورفض التعامل معه، سواء كان هذا الآخر دينيًا أو جنسيًا أو عرقيًا أو حتى بناء على لون البشرة.

المحور الثاني: أعطاب المواطنة "من المعارف المغلوطة إلى السلوكيات الرافضة للآخر"

إن ما نشاهده اليوم من احتدام الصراع بين القوميات والأديان والمذاهب يكشف عن رخاوة الأسس التي يقوم عليها مفهوم التسامح، وربما غيابه، فهذا المفهوم في نظر الأطراف المتصارعة لا يعدو كونه قيمة أخلاقية تتحكم به العديد من الفواعل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما أن هذا المفهوم –في رأي هذه الأطراف– منّة وتفضل مشروط قد ينقلب إلى الضد إذا فقد رصيده الأخلاقي. وعلى العكس من ذلك، فالتسامح حق لجميع الأفراد على أساس الاعتراف بالآخر وحماية حقوقه (الغرباوي، ٢٠٠٨).

وبحسب ذلك، شرع "هيجل" – في مطلع القرن التاسع عشر – في إعادة بناء التطور التاريخي للأخلاق البشرية بالاستناد إلى مفهوم "الاعتراف". في ذلك الوقت، كان هيجل قادرًا بالفعل على الاستفادة من مجموعة واسعة من المشاريع الفلسفية التي لعبت فيها

المفاهيم وثيقة الصلة دورًا بارزًا. حيث بدأ هوبز، تحت تأثير مكيافيلي، من المبدأ الأنثروبولوجي الذي يحكم البشر متمثلًا في الرغبة في الحصول على قدر متزايد من "الاحترام" و "الشرف". وذهب روسو، في نقده لسيرورة الحضارة، إلى حد الافتراض أنه فقط من خلال سعيهم من أجل الاحترام الاجتماعي، بدأ الناس يفقدون الثقة بالنفس الهادئة التي أمنت لهم حياة سلمية في حالة الطبيعة. أخيرًا ، عارض "فشتة" Fichte بشدة مثل هذه الفكرة السلبية في تأسيسه للقانون الطبيعي، وأصبح مقتنعًا بأن الأفراد لا يمكنهم اكتساب الوعي إلا بقدرتهم على الحرية وتقبل بعضهم البعض كأفراد أحـــرار(Honneth, 2001).

كل ذلك جعل "أكسل هونت" Axel Honneth يستلهم اطروحة الاعتراف المتبادل في شكل إعادة مفهمة إجرائية لمجهودات سابقية –من هيجل إلى هابرماس– خاصة لبراديجم هابرماس التواصلي المتمركز حول الافتراضات اللغوية الكونية دون إكراهات في الفضاء العمومي البرجوازي، وإغفاله لمعايير تفاعلية أنثروبولوجية ونفسية أخرى، الأمر الذي شكل لدى هونث انسدادًا نقديًا، الأمر الذي دعاه لسد هذه الفجوة، فانفتح البراديجم –لديه– نحو الاعتراف لأن المساس بهوية الفرد أخلاقيًا واجتماعيًا وغياب الاعتراف بها سيكون سببًا في الاحتقار، وبالتالي الصراع. حيث افترض أن هناك علاقة قوية بين أضرار التفاعل الاجتماعي والتجارب الأخلاقية والنفسية التي تعايشها الذوات في عمليات التواصل اليومي (ضربان، ٢٠٢٠).

فحسب هونيث، يعني الاعتراف فعل أخلاقي متجذر في العالم الاجتماعي بوصفه من الأحداث اليومية ، وهو ينطلق من مسلمات أربع تتمثل فيما يلي (الخوني، ٢٠١٢):

١. يؤكد الاعتراف على الخصال الموجبة للبشر أفرادًا أو مجموعات.
٢. الاعتراف هو خاصية فعل وليس مجرد رمز، وهو موقف معياري تجاه الذات المعترف بها.
٣. أفعال الاعتراف ظاهرة متميزة في العالم الاجتماعي وتُعبر عن مقصد مستقل تجاه الآخر، وتتجلى في اللغة وفي الحركات وفي المؤسساتية التي تكون غايتها متجهة إلى وجود الآخر.

٤. الاعتراف مفهوم نوعي يحتوي داخله على مفاهيم فرعية مثل الحب والاحترام القانوني والتقدير الاجتماعي وهي مقاربات متنوعة اقتبسها هونث من فلسفة هيجل من شأنها توسيع هذا المفهوم.

وبحسب هونث، يغدو للصراع من أجل الاعتراف وظيفة رئيسة وهي توطين كيان معين، والمطالبة ضمنيًا بالاعتراف بهذا الكيان المؤسّس والناتج عن الصراع. فالدولة والجماعة والطائفة والفرد كلها كيانات اجتماعية تبحث عن الإثبات والتأكيد من العالم الخارجي المليء بكيانات مقابلة ذوات ميزات تنافسية وتحمل مطالبات مناقضة تمامًا لمصالح الكيانات التي تسعى إلى الاعتراف (جيلالي، ٢٠١٩).

وتأسيسًا على ذلك، يمكننا أن نستنتج –بحسب مقولة الاعتراف– أن العلاقة المتوترة التي قد تنشأ أحيانًا بين عنصري الوطن –المسيحيين والمسلمين– في مصر إنما تأتي نتاجًا لمحاولة كل فريق فرض ذاته على الآخر تحت تأثير عوامل اقتصادية اجتماعية وسياسية (أهمها المد الإسلاموي للتيارات الإسلام السياسي الذي طغى على المجال العام في كثير من الفترات منذ منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي)، الأمر الذي خلق حالة من الاستقطاب الشديد لدى أتباع الديانتين في محاولة لاسترداد أمجاد قد سُلبت (بحسب الإسلامويين) وحفاظًا على الذات وعلى موطئ قدم في وطنهم (في ظل المد الإسلاموي خاصة خلال العقد الأخير) بالنسبة لرد الفعل المسيحي.

خلقت حالة الاستقطاب هذه حالة من الطائفية بين عنصري الوطن، الأمر الذي أدى إلى اندلاع العديد من الأحداث الطائفية في كثير من بقاع الوطن. قادت تلك الأحداث إلى ارتفاع الأصوات المنادية بالتسامح ونبذ العنف المستند إلى المعتقد الديني وضرورة الاعتراف بحق الآخر في الاختلاف.

وعلى هدي ذلك، يمكننا تعريف الطائفية إجرائيًا بأنها " حالة من اللاتسامح والاحتقان بين المسيحيين والمسلمين، تلك التي لا تأتي فقط من الانتماء الديني (مسيحي – مسلم) ولكن أيضًا من العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية". والطائفية كفعل يرتكبه البعض ضد آخرين إنما يأتي عبر خطوتين مهمتين حتى يصل إلى مستوى الفعل؛ ففي الخطوة الأولى تأتي جملة المعارف التي اكتسبها الفرد ومصادر

تلك المعارف، وفي الخطوة التالية تتحول هذه المعارف –التي تم اكتسابها في الخطوة السابقة – داخل البنية النفسية للفرد– إلى مجموعة من العواطف والمشاعر التي تشكل ميول الفرد واتجاهاته تجاه الآخر في مرحلة لاحقة، وفي الأخير تأتي مرحلة الفعل /السلوك، بحيث تمتزج المعارف التي اكتسبها الفرد حول الآخر مع المشاعر التي شكلتها تلك المعارف لتظهر في صور فعل – سلوك تجاه هذا الآخر.

وعلى هدي ذلك، يسعى هذا القسم إلى محاولة الكشف عن العملية التي تبدأ باكتساب الفرد جملة المعارف حول الآخر (مسيحي– مسلم) والمصادر التي يستقي منها الفرد تلك المعارف، ثم تبيان العلاقة بين المعارف التي اكتسبها الفرد في تشكيل عواطفه ومشاعره واتجاهاته نحو الآخر، ثم توضيح الرابطة التي تجمع كل ذلك بالفعل /السلوك الممارس تجاه هذا الآخر، كل ذلك بالكشف عن تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة كالمستوى التعليمي والدخل ومحل الإقامة والنوع والعمر، فضلًا عن الديانة، على المتغيرات التابعة كنوعية المعارف، المشاعر، السلوكيات تجاه الآخر.

أولًا: المعارف المكتسبة نحو الآخر:

تُعد المعارف التي يكتسبها الفرد خلال حياته عبر عمليات التنشئة والتطبيع الاجتماعي هي المحرك الرئيس لكل جوانياته (المشاعر والعواطف واللاوعي) وبرانياته (السلوك الممارس). فالمعرفة التي يكتسبها الفرد تترسب في وعيه ولا وعيه في شكل طبقات يتم استعاء كل منها بحسب الموقف الذي يتعرض له الفرد، وبالتالي فإن المعرفة التي يكتسبها الفرد تجاه الآخر المخالف له في الدين ستُحدد لاحقًا ما تكنه الذات تجاه الآخر من مشاعر؛ يتم التعبير عنها في صورة سلوك، حالما تشتبك الذات مع الآخر في موقف تفاعلي يستدعي فعل ورد فعل.

والمؤكد أن المعارف التي يكتسبها الفرد تجاه الآخر الديني، إنما يستمدها من عدد كبير من الروافد المعرفية والفكرية، فكانت –حسب ما جاءت به الدراسة– بالترتيب (جدول رقم ١٧) على النحو التالي:

١- **رجال الدين خارج المؤسسات الرسمية** (بنسبة ٣٤.٩%)، الأمر الذي ربما يعكس افتقاد الثقة في المؤسسات الدينية الرسمية لدى شريحة معتبرة من المواطنين.

٢- **المعارف والأصدقاء** (بنحو ٣٤%)، حيث لا تزال علاقات الصداقة والمعرفة تلعب دورًا في انتقال المعارف –الدينية في الغالب والموجهة نحو الآخر الديني– بين أفراد المجتمع.

٣- **شبكة الإنترنت** (٣٠.٢%)، ففي عصر السماوات المفتوحة وظهور عشرات المئات من المواقع الدينية التي تزود روادها بمختلف أنواع المعارف الدينية، تصبح هذه المواقع أحد الروافد الرئيسة في المعارف المتصلة بالآخر الديني.

٤- **وسائل التواصل الاجتماعي** (بنسبة ٢٨.٨%)، ويصل هذا الرافد بسابقه، حيث تلعب مواقع التواصل الاجتماعي –الفيس بوك واليوتيوب وغيرها– دورًا مهمًا في إمداد روادها بمعارف دينية متنوعة.

٥- **وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء** (بنسبة ٢٤.١%)، حيث تراجعت الأهمية النسبية لوسائل التواصل التقليدية لحساب وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي في عملية الإمداد بالمعارف المتصلة بالآخر الديني.

٦- **الكنيسة–المسجد** (بنسبة ٢٠.٨%)، وتقبع هذه المؤسسات الرسمية في مؤخرة الترتيب، وذلك لتراجع أهميتها في تزويد المواطنين بالمعارف الدينية بشتى أنواعها وخاصة ما يتصل بالتعاطي مع الآخر الديني.

جدول رقم (١٧)

يُشير إلى الروافد المعرفية (المتصلة بالمعرفة بالآخر الديني) لدى عينة الدراسة

		التكرار	النسبة
مصادر المعارف تجاه الآخر الديني	رجال الدين خارج المؤسسات الرسمية	١٤٨	34.9%
	الكنيسة – المسجد	٨٨	20.8%
	وسائل التواصل الاجتماعي	١٢٢	28.8%
	وسائل الإعلام	١٠٢	24.1%
	شبكة الانترنت	١٢٨	30.2%
	المعارف والأصدقاء	١٤٤	34.0%
الإجمالي		٧٣٢	172.6%

وبالرغم من أن عمليات التنشئة والتطبيع الاجتماعيين تلعبان دورًا محوريًا في إمداد الفرد بالمعلومات والمعارف اللازمة للانتقال من المستوى البيولوجي إلى المستوى الاجتماعي، إلا أن هناك العديد من المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية التي يمكنها أن تؤثر على طبيعة وجودة المعارف التي يتلقاها الفرد على مدار حياته كالديانة والمستوى التعليمي ومحل الإقامة والدخل والسن والنوع، وهي ما سنحاول الكشف عن تأثيراتها خلال السطور القادمة.

أ- الديانة:

وللمتأمل فيما آتت به الدراسة من نتائج، سيجد إنه بالنظر إلى الجدول رقم (١٨) أن هناك ثلاثة مستويات من المعارف الإيجابية -منخفض -متوسط -مرتفع- التي يتمثلها كل طرف (مسيحي -مسلم) تجاه الآخر. فبالنسبة للمسيحيين، فقد توزعوا على المستويات الثلاثة بحيث كانت النسبة الأكبر (٣٧.٥% منهم) يقعون في المستوى المنخفض للمعارف الإيجابية تجاه الآخر، ثم تتوزع النسبة الباقية (٦٢.٥% منهم) بالتساوي على المستويين المتوسط والمرتفع.

جدول رقم (١٨)

يوضح مؤشر المعارف لدى عينة الدراسة من المسيحيين

مؤشر المعارف لدي المسيحيين			
		التكرار	النسبة
مؤشر المعارف لدي المسيحيين	إيجابي منخفض	١٢	37.5
	إيجابي متوسط	١٠	31.3
	إيجابي مرتفع	١٠	31.3
	الإجمالي	٣٢	100.0

لقد شكلت مفاهيم أن الإسلام دين العنف والإرهاب -تحت تأثير الدعم الغربي لهذه المقولات، فضلًا عن الكثير من الجماعات الإسلاموية المدعية التي مارست العنف والإرهاب باسم الإسلام في مناطق شتى من العالم- وأن الإسلام دين الشبقية ودين الوثنية وأن المسلمين لا يحبون المسيحيون، جانب كبير من العقلية المسيحية، مع تزايد الوقائع المؤيدة لهذه المفاهيم في غير موضع، وخاصة في الأونة الأخير التي سيطر فيها الإسلاميون على مقاليد الحكم في مصر عقب ثورة يناير ٢٠١١.

أما بالنظر إلى العقلية الإسلامية والمعارف التي تحويها تجاه الآخر المختلف في الدين، نجدها لا تختلف كثيرًا عن العقلية المسيحية. فبالنظر إلى الجدول التالي (رقم ١٩) سنجد أن عينة الدراسة من المسلمين موزعين على المستويات الثلاثة للمعارف الإيجابية تجاه الآخر، بنسبة ٣٧.٢% للمستوى المنخفض و ٣٤.٢% للمستوى المتوسط، و٢٨.٦% بالنسبة للمستوى المرتفع.

جدول رقم (١٩)

يوضح مؤشر المعارف لدى عينة الدراسة من المسلمين

مؤشر المعارف لدي المسلمين			
		التكرار	النسبة
مؤشر المعارف لدي المسلمين	إيجابي منخفض	١٤٦	37.2
	إيجابي متوسط	١٣٤	34.2
	إيجابي مرتفع	١١٢	28.6
	الإجمالي	٣٩٢	100.0

فكما تشيع بعض المعارف المغلوطة لدى المسيحيين تجاه المسلمين، هناك –أيضًا– بعض المعارف المغلوطة لدى المسلمين تجاه المسيحيين من قبيل أن المسيحية دين الوثنية، أن المسيحيين موالين للغرب المسيحي ضد مصر، أن المسيحيين لا يحبون المسلمون، أن المسيحيين لا يهتمون بقضايا الوطن، وأن المسيحيين يظهرون ما لا يُبطنون. معظم تلك المعارف تشكلت لدى المسلمين تحت تأثير تمدد الإسلامويين وشيوع التكفيريين خصوصًا منذ سبعينيات القرن الماضي.

ب- المستوى التعليمي:

فبالنظرة الفاحصة لكل من الجدولين رقم (١٧) ورقم (٢٠)، سنجد أنه في حين أن المؤسسات الرسمية والنظامية لا تلعب دورًا مهمًا –إذا ما قُورنت بنظيرتها الغير رسمية والغير نظامية– في عملية تزويد الأفراد بالمعارف الدينية، خصوصًا المتصلة بالآخر الديني. وبحسب ذلك، تُمسي العلاقة بين التعليم (كعملية نظامية ورسمية) وبين مستوى المعارف الإيجابية تجاه الآخر الديني علاقة مُفتقده.

جدول رقم (٢٠)

يُشير إلى العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى المعارف الإيجابية تجاه الآخر الديني

			مؤشر المعارف			الإجمالي
			إيجابي منخفض	إيجابي متوسط	إيجابي مرتفع	
المستوى التعليمي	يقرأ ويكتب	العدد	٤	0	٢	٦
		النسبة	66.7%	0.0%	33.3%	100.0%
	دبلوم/ثانوية عامة	العدد	١٠	١٦	١٠	٣٦
		النسبة	27.8%	44.4%	27.8%	100.0%
	تعليم عالى	العدد	٨٤	١٠٤	٦٨	١٥٦
		النسبة	32.8%	40.6%	26.6%	100.0%
	فوق عالى	العدد	٤٨	٣٦	٤٢	١٢٦
		النسبة	38.1%	28.6%	33.3%	100.0%
الإجمالي		العدد	١٤٦	١٥٦	١٢٢	٤٢٤
		النسبة	34.4%	36.8%	28.8%	100.0%

فبالنظر إلى الجدول السابق (رقم ٢٠)، سنجد أنه في حين تبلغ نسبة من هم في المستوى المتوسط والمرتفع للمعارف الإيجابية تجاه الآخر الديني ٤٤.٤% و٢٧.٨% على الترتيب مِنْ مَنْ هم في مستوى التعليم المتوسط، فإنها تنخفض إلى ٤٠.٦% و ٢٦.٦% على الترتيب مِنْ مَنْ هم في مستوى التعليم العالي، بينما تواصل النسبة الانخفاض لمن هم في ما بعد التعليم الجامعي لتبلغ نحو ٢٨.٦% في المستوى المتوسط، وترتفع لنحو ٣٣.٣% للمستوى المرتفع للمعارف الإيجابية تجاه الآخر الديني.

ج- محل الإقامة (ريف – حضر):

إن المتأمل فيما يطرحه الجدول التالي (رقم ٢١)، سيجد أن هناك علاقة إيجابية بين البيئة (ريفية –حضرية) التي يقطنها الفرد وبين مستوى المعارف الإيجابية التي يحملها تجاه الآخر الديني، فبالنظر إلى البيئة الحضرية سنجد أنه (بضم المستويين المتوسط والمرتفع لمؤشر المعارف) أن نحو ٦٢.٣% من عينة الدراسة الحضريين يقعون إما في المستوى المتوسط أو المرتفع للمعارف الإيجابية تجاه الآخر، مقابل ٧٠% من عينة الدراسة الريفيين.

جدول رقم (٢١)

يوضح العلاقة بين البيئة (ريفية – حضرية) وبين مستوى المعارف الإيجابية لدى عينة الدراسة تجاه الآخر الديني

			مؤشر المعارف			الإجمالي
			إيجابي منخفض	إيجابي متوسط	إيجابي مرتفع	
محل الإقامة	حضر	العدد	٩٢	٧٨	٧٤	٢٤٤
		النسبة	37.7%	32.0%	30.3%	100.0%
	ريف	العدد	٥٤	٧٨	٤٨	١٨٠
		النسبة	30.0%	43.3%	26.7%	100.0%
الإجمالي		العدد	١٤٦	١٥٦	١٢٢	٤٢٤
		النسبة	34.4%	36.8%	28.8%	100.0%

د- الدخل:

بالنظر إلى الجدول التالي(رقم ٢٢)، سيجد أن البيانات تشير إلى إنه بضم المستويين المرتفع والمتوسط للمعارف تجاه الآخر تصبح هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى المعارف الإيجابية لدى الفرد تجاه الآخر. ففي فئة الدخل (أقل من ٥٠٠٠ جنيه شهريًا) تبلغ نسبة من هم في المستوى المتوسط والمرتفع على مؤشر المعارف الإيجابية تجاه الآخر الديني نحو ٧٠.٢%، ونحو ٥٩.١% مِنْ مَنْ هم في فئة الدخل (من ٥٠٠٠- ١٠٠٠٠ جنيه شهريًا)، وقرابة ٥٥.١% مِنْ مَنْ هم في فئة الدخل (أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه شهريًا).

جدول رقم (٢٢)

يكشف عن العلاقة بين الدخل ومستوى المعارف الإيجابية تجاه الآخر الديني لدى عينة الدراسة

			مؤشر المعارف			الإجمالي
			إيجابي منخفض	إيجابي متوسط	إيجابي مرتفع	
الدخل الشهري للأسرة تقريبًا	أقل من ٥٠٠٠	العدد	٨٠	١٠٦	٨٢	٢٦٨
		النسبة	29.9%	39.6%	30.6%	100.0%
	من ٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	العدد	٤٠	٣٦	٢٢	٩٨
		النسبة	40.8%	36.7%	22.4%	100.0%
	١٠٠٠٠فأكثر	العدد	٢٦	١٤	١٨	٥٨
		النسبة	44.8%	24.1%	31.0%	100.0%
الإجمالي		العدد	١٤٦	١٥٦	١٢٢	٤٢٤
		النسبة	34.4%	36.8%	28.8%	100.0%

ه- العمر:

يأتي الجدول رقم (٢٣) بمفاجأة تضرب بنتائج العديد من البحوث عرض الحائط، وذلك حينما يصبح الارتباط عكسيًا (بضم المستويين المتوسط والمرتفع لمؤشر المعارف) بين العمر وبين ما يمتلك الفرد من معارف إيجابية تجاه الآخر الديني، فبينما تبلغ نسبة من يقعون في المستويين المتوسط والمرتفع لمؤشر المعارف نحو ٦٧.٦% مِنْ مَنْ هم في الفئة العمرية (أقل من ٣٥ سنة)، تبلغ نسبة من يقعون في نفس المستويين نحو ٥٥% مِنْ مَنْ هم في الفئة العمرية (من ٣٥ –٥٠ سنة)، ثم تنخفض النسبة لنحو ٥٠% بالنسبة لمن هم في الفئة العمرية (أكثر ٥٠ سنة) من عينة الدراسة.

جدول رقم (٢٣)

يُبين العلاقة بين الدخل ومؤشر المعارف تجاه الآخر الديني لدى عينة الدراسة

			مؤشر المعارف			الإجمالي
			إيجابي منخفض	إيجابي متوسط	إيجابي مرتفع	
العمر	أقل من ٣٥ سنة	العدد	١١٨	١٤٢	١٠٤	٣٦٤
		النسبة	32.4%	39.0%	28.6%	100.0%
	٣٥ سنة إلى ٥٠ سنة	العدد	١٨	١٢	١٠	٤٠
		النسبة	45.0%	30.0%	25.0%	100.0%
	أكثر من ٥٠ سنة	العدد	١٠	٢	٨	٢٠
		النسبة	50.0%	10.0%	40.0%	100.0%
الإجمالي		العدد	١٤٦	١٥٦	١٢٢	٤٢٤
		النسبة	34.4%	36.8%	28.8%	100.0%

وربما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أنه كلما تقدم المرء في العمر كلما تأثر وتعلم واكتسب معارف أكثر فأكثر، ولكن الأمر يتعلق –في النهاية– بمدى صحة ما تعلم واكتسب الفرد من معلومات ومعارف على امتداد حياته، حيث تبقى جودة المعلومة متوقفة على مصدرها، وذلك في الوقت التي أضحت هذه المصادر غير قابلة للحصر وباتت تشارك فيها العديد من المنصات التي تستهدف بث وعي زائف في عقول الجماهير من أجل القضاء –في مرحلة لاحقة– على مقدرات الوطن ومنجزاته.

و- النوع (ذكر -أنثى):

إن تأمل ما آتت به الدراسة الراهنة لا يجد أن هناك فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث في حيازة المعارف الإيجابية تجاه الآخر الديني، فالمتمعن في الجدول التالي (رقم ٢٤) سيجد أن نحو ٦٤.٣% من عينة الدراسة من الذكور لديهم مستوى متوسط أو مرتفع من المعارف الإيجابية نحو الآخر الديني، مقابل ٦٦% من عينة الدراسة من الإناث.

جدول رقم (٢٤)

يكشف عن العلاقة بين النوع ومستوى حيازة المعارف الإيجابية لدى عينة الدراسة

			مؤشر المعارف			الإجمالي
			إيجابي منخفض	إيجابي متوسط	إيجابي مرتفع	
النوع	ذكر	العدد	٤٠	٣٨	٣٤	١١٢
		النسبة	35.7%	33.9%	30.4%	100.0%
	أنثي	العدد	١٠٦	١١٨	٨٨	٣١٢
		النسبة	34.0%	37.8%	28.2%	100.0%
الإجمالي		العدد	١٤٦	١٥٦	١٢٢	٤٢٤
		النسبة	34.4%	36.8%	28.8%	100.0%

ثانيًا: المشاعر التي تحملها الذات نحو الآخر:

تنبني المشاعر التي يحملها كل طرف (مسيحي -مسلم) تجاه الآخر على مجموعة كبيرة من المعارف المكتسبة تجاه هذا الآخر، والتي يكتسبها الفرد -كما سبقت الإشارة- من خلال عدد كبير من مؤسسات التنشئة الاجتماعية عبر رحلة حياته. كما تنبني المشاعر كذلك على جملة المعاملات والتبادلات اليومية والعادات والتقاليد الراسخة لدى الطرفين.

والمتأمل في الجدول التالي (رقم ٢٥)، يجد أن هناك مشكلة كبيرة تتصل بما يكنه كل طرف تجاه الآخر، حيث يشير هذا الجدول أن نحو ٣٤% من العينة تنخفض لديهم المشاعر الإيجابية تجاه الآخرين، بينما كانت نسبة من يحملون مشاعر إيجابية مرتفعة لا تتجاوز ١٧.٥% من العينة، في حين كانت نسبة من يحملون مشاعر إيجابية متوسطة نحو ٤٨.٦%.

جدول رقم (٢٥)

يكشف عن مستوى المشاعر الإيجابية التي يحملها أفراد عينة الدراسة تجاه الآخرين

مؤشر المشاعر			
		التكرار	النسبة
	إيجابي منخفض	١٤٤	34.0
	إيجابي متوسط	٢٠٦	48.6
	إيجابي مرتفع	٧٢	17.5
	الإجمالي	٤٢٤	100.0

ربما يتوقف المستوى الذي يشغله الفرد على مؤشر المشاعر الإيجابية تجاه الآخرين على عدد من المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية، كالديانة والمستوى التعليمي ومحل الإقامة والنوع والعمر، وهو الأمر الذي يمكننا تتبعه على النحو التالي:

أ- الديانة:

يُشير الجدول التالي (رقم٢٦) إلى أن هناك روحًا من التسامح والمشاعر الإيجابية التي يكنها كل طرف تجاه الطرف الآخر، فبالنظر إلى الديانة سنجد أن مستويات المشاعر الإيجابية تجاه الآخر الديني متقاربة إلى حدٍ كبير، وإن كانت عينة المسيحيين تتفوق قليلًا على عينة المسلمين فيما يملكونه من مشاعر إيجابية تجاه الآخر، فالمتمعن في الجدول السابق (رقم٢٥) سيجد أن هناك نحو ٥٠% من المسيحيين لديهم مستوى متوسط من المشاعر الإيجابية تجاه الآخر و٢٥% منهم لديه مستوى مرتفع من هذه المشاعر، في مقابل ٤٨.٥% من المسلمين في المستوى المتوسط و١٦.٨% في المستوى المرتفع.

جدول رقم (٢٦)

يكشف عن العلاقة بين الديانة ومستوى المشاعر الإيجابية تجاه الآخر الديني

			مؤشر المشاعر			الإجمالي
			إيجابي منخفض	إيجابي متوسط	إيجابي مرتفع	
الديانة	مسلم	العدد	١٣٦	١٩٠	٦٦	٣٩٢
		النسبة	34.7%	48.5%	16.8%	100.0%
	مسيحي	العدد	٨	١٦	٨	٣٢
		النسبة	25.0%	50.0%	25.0%	100.0%
الإجمالي		العدد	١٤٤	٢٠٦	٧٤	٤٢٤
		النسبة	34.0%	48.6%	17.5%	100.0%

وتتفق هذه النتيجة مع ما آتى به تقرير الحالة الدينية المعاصرة في مصر، الذي أصدرته مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث بالتعاون مع مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، حيث أفادت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك نسبة مرتفعة من عينتها كانت متسامحة مع المختلفين دينيًا، وأن غالبية المسلمين (٩٢.٩% من العينة) يتخذون موقفًا متسامحًا أو عاديًا من أتباع الديانات الأخرى، وذلك مقابل نحو ٩٩% من المسيحيين (قنديل وآخرون، ٢٠١٦).

ب- المستوى التعليمي:

باستثناء فئة (يقرأ ويكتب)، يصبح التعليم في المستويين المنخفض والمتوسط للمشاعر الإيجابية تجاه الآخر على مؤشر المشاعر مؤثرًا في ارتفاع مستوى المشاعر الإيجابية، ففي التعليم ما بعد الجامعي ترتفع المشاعر الإيجابية -في المستوى المتوسط- لنحو ٥٤% من العينة مِنْ مَنْ هم في هذا المستوى التعليمي، في حين تنخفض لنحو ٤٦.٩% لدى مَنْ هم في فئة التعليم العالي، ثم تواصل الانخفاض لتصل إلى ٣٨.٩% لدى مَنْ هم في فئة التعليم المتوسط.

جدول رقم (٢٧)

يكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى المشاعر الإيجابية تجاه الآخرين

			المستوى التعليمي				الإجمالي
			يقرأ ويكتب	دبلوم/ ثانوية عامة	تعليم عالى	فوق عالى	
مؤشر المشاعر	إيجابي منخفض	العدد	٢	١٤	٩٨	٣٠	١٤٤
		النسبة	33.3%	38.9%	38.3%	23.8%	34.0%
	إيجابي متوسط	العدد	٤	١٤	١٢٠	٦٨	٢٠٦
		النسبة	66.7%	38.9%	46.9%	54.0%	48.6%
	إيجابي مرتفع	العدد	0	٨	٣٨	٢٨	٧٤
		النسبة	0.0%	22.2%	14.8%	22.2%	17.5%
الإجمالي		العدد	٦	٣٦	٢٥٦	١٢٦	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

وإذا كان المستوى الذي يشغله الفرد على مؤشر المشاعر الإيجابية تجاه الطرف الآخر يتصل بما حققه من تقدم على سلم التعليم، فإن ذلك يتعلق ربما يتعلق بما استطاع أن يحصله الفرد من معارف تجاه الآخر عبر رحلته التعليمية (سواء كان ذلك بشكل نظامي في المناهج والأنشطة الدراسية التي تلقاها أو عن طريق التفاعل المباشر مع هذا الآخر أثناء الدراسة أو الأنشطة المدرسية غير النظامية).

ج- محل الإقامة (ريف – حضر):

وكما هو الحال بالنسبة لمؤشر التعددية، إذا جمعنا المستويين الإيجابي المتوسط والمرتفع لمؤشر المشاعر معًا، يصبح متغير البيئة الريفية –الحضرية ذات دلالة في تحديد مستوى المشاعر الإيجابية التي يحملها أفراد عينة الدراسة تجاه الآخرين، فبالنظر إلى القاطنين في المناطق الحضرية يرتفع مستوى المشاعر الإيجابية لديهم تجاه الآخر لنحو ٦٩% منهم، في حين أن القاطنين في المناطق الريفية لم يتجاوز مستوى المشاعر الإيجابية لديهم تجاه الآخر حاجز ٦٢.٤% منهم (جدول رقم ٢٨).

جدول رقم (٢٨)

يوضح العلاقة بين البيئة (حضرية –ريفية) وبين مستوى المشاعر الإيجابية لدى عينة الدراسة

			محل الإقامة		الإجمالي
			حضر	ريف	
مؤشر المشاعر	إيجابي منخفض	العدد	٧٦	٦٨	١٤٤
		النسبة	31.1%	37.8%	34.0%
	إيجابي متوسط	العدد	١٢٨	٧٨	٢٠٦
		النسبة	52.5%	43.3%	48.6%
	إيجابي مرتفع	العدد	٤٠	٣٤	٧٤
		النسبة	16.4%	18.9%	17.5%
الإجمالي		العدد	٢٤٤	١٨٠	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%

ربما يتعلق ذلك بما تمده كل بيئة (ريفية –حضرية) لقاطنيها من مادة أولية تسهم في تشكيل مشاعرهم وتوجهاتهم تجاه الآخر، فمن المتوقع أن تمد البيئة الحضرية قاطنيها بالتنوع والانفتاح على الآخر خلال التبادلات اليومية التي تتم معه في العمل والشارع

والمواصلات العامة ... إلخ، تلك المادة التفاعلية قد لا تتوفر لدى قاطني المناطق الريفية –أو على الأقل لا تتوفر بنفس الدرجة– حيث العلاقات هناك أولية –إلى حد كبير– تتم بين عشائر وقبائل وعائلات، تربطهم في الغالب صلات دم وقرابة ونسب، وتلك هي روابط غير أساسية في المدينة، الأمر الذي يجعل القرية أكثر انغلاقًا على الذات وبالتالي أكثر رفضًا للآخر (خاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك النشاط الواسع لتيارات الإسلام السياسي في القرى، وكذلك التعليم الديني).

د- الدخل:

بضم مستويي المشاعر الإيجابية المتوسط والمرتفع معًا تصبح لدينا علاقة وطيدة بين الدخل الشهري للأسرة وبين مستوى المشاعر الإيجابية تجاه الآخر لدى أفرادها، فكلما ارتفع دخل الأسرة كان ذلك دافعًا لوجود هذه المشاعر الإيجابية لدى أفرادها. والمتتبع لبيانات الجدول التالي (رقم ٢٩)، يجد أن نحو ٨٢.٨% مِنْ مَنْ يزيد دخل أسرهم الشهري عن ١٠٠٠٠ جنيه، لديهم إما مستوى متوسط أو مرتفع من المشاعر الإيجابية تجاه الآخر، وذلك في مقابل ٦٥.٣% مِنْ مَنْ يتراوح دخلهم بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ جنيه شهريًا، و ٦٢.٧% مِنْ مَنْ يقل دخلهم عن ٥٠٠٠ جنيه شهريًا.

جدول رقم (٢٩)

يُبين تأثير متغير الدخل على مستوى المشاعر الإيجابية لدى أفراد العينة تجاه الآخر

			الدخل الشهري للأسرة تقريبًا			الإجمالي
			أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	
مؤشر المشاعر	إيجابي منخفض	العدد	١٠٠	٣٤	١٠	١٤٤
		النسبة	37.3%	34.7%	17.2%	34.0%
	إيجابي متوسط	العدد	١٢٦	٤٤	٣٦	٢٠٦
		النسبة	47.0%	44.9%	62.1%	48.6%
	إيجابي مرتفع	العدد	٤٢	٢٠	١٢	٧٢
		النسبة	15.7%	20.4%	20.7%	17.5%
الإجمالي		العدد	٢٦٨	٩٨	٥٨	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

مرة أخرى، يرتبط الدخل بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى؛ كالقدرة على الحصول على أفضل جودة للتعليم، ومن ثم الحصول على معارف أفضل تجاه الاخر، فضلًا عن القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية وبعض الكماليات، ومن ثم عدم الشعور بالنقص وغياب الصراع مع الآخر على الموارد المحدودة، وغيرها من الفرص التي تُبنى على على الدخل التي تستطيع الأسرة إنفاقه على أفرادها، الأمر الذي يجعل حياة الفرد الاجتماعية وعلاقته بالآخرين تتأثر بشكل كبير نتاج إتاحة هذه الفرص أو الحرمان منها.

ه- العمر:

بالنظر إلى الجدول التالي (رقم ٣٠)، يتبين أن أن العمر لا يلعب دورًا مؤثرًا في تحديد مستوى المشاعر الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه الآخر، حيث نجد أن نحو ٨٠% مِنْ مَنْ يبلغون ٥٠ سنة فأكثر لديهم إما مستوى عال أو متوسط من المشاعر الإيجابية تجاه الآخر، في حين أن نحو ٦٥.٤% فقط مِنْ مَنْ لم يبلغوا سن ٣٥ سنة بعد لديهم مستوى عالٍ أو متوسط من هذه المشاعر تجاه الآخر، أما بالنسبة لفئة العمر المتوسطة (من ٣٥-٥٠ سنة) التي لديها مستوى عالٍ أو متوسط من المشاعر الإيجابية تجاه الآخر تقل قليلًا عن سابقتها بنحو ٦٥% مِنْ مَنْ يقعون في هذه الفئة العمرية.

جدول رقم (٣٠)

يوضح العلاقة بين العمر ومستوى المشاعر الإيجابية لدى عينة الدراسة تجاه الآخر

			العمر			الإجمالي
			أقل من ٣٥ سنة	٣٥سنة إلى ٥٠ سنة	أكثر من ٥٠ سنة	
مؤشر المشاعر	إيجابي منخفض	العدد	١٢٦	١٤	٤	١٤٤
		النسبة	34.6%	35.0%	20.0%	34.0%
	إيجابي متوسط	العدد	١٧٨	١٦	١٢	٢٠٦
		النسبة	48.9%	40.0%	60.0%	48.6%
	إيجابي مرتفع	العدد	٦٠	١٠	٤	٧٤
		النسبة	16.5%	25.0%	20.0%	17.5%
الإجمالي		العدد	٣٦٤	٤٠	٢٠	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

وبحسب ذلك، نجد أن فئة العمر المتوسطة (من ٣٥ –٥٠ سنة)، تشذ عن القاعدة – إلى حد ما– حيث كان من المنتظر أن تمتلك مشاعر إيجابية تجاه الآخر أكثر من الفئة العمرية السابقة عليها (إذا ما افترضنا أن هناك علاقة طردية بين التقدم في العمر وامتلاك مثل هذه المشاعر الإيجابية)، الأمر الذي يجعلنا نرفض الرابطة بين العمر ومستوى المشاعر الإيجابية تجاه الآخر.

وتتفق تلك النتيجة مع ما آتى به تقرير الحالة الدينية الذي أصدرته مؤسسة مؤمنون بلا حدود عام ٢٠١٦، حيث كشف عن أن الفئة العمرية (٢٥–٣٩) كانت أكثر الفئات العمرية –التي شملتها الدراسة– رفضًا للآخر (من أتباع الديانات الأخرى)، تلتها الفئة العمرية (من ١٨–٢٥) ثم الفئة (من٤٠–٥٤)، تلتها الفئة (٥٥ سنة فأكثر) (قنديل وآخرون، ٢٠١٦).

و- النوع (ذكر –أنثى):

إن المتأمل في نتائج الدراسة الراهنة سيجد أن هناك رابطة قوية بين النوع ومستوى المشاعر الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه الآخر، حيث يوضح الجدول التالي (رقم ٣١) أن الإناث لديهم مستوى أعلى من المشاعر الإيجابية تجاه الآخر من الذكور، فبالنسبة للمستويين المتوسط والمرتفع من المشاعر الإيجابية، تصبح النسبة ٤٦.٤% للذكور مقابل ٤٩.٤% للإناث وذلك بالنسبة للمستوى المتوسط ، و١٦.١% للذكور ١٧.٩% للإناث بالنسبة للمستوى المرتفع من المشاعر الإيجابية تجاه الآخر.

جدول رقم (٣١)

يوضح الرابطة بين العمر ومستوى المشاعر الإيجابية لدى أفراد العينة تجاه الآخر

			النوع		الإجمالي
			ذكر	أنثي	
مؤشر المشاعر	إيجابي منخفض	العدد	٤٢	١٠٢	١٤٤
		النسبة	37.5%	32.7%	34.0%
	إيجابي متوسط	العدد	٥٢	١٥٤	٢٠٦
		النسبة	46.4%	49.4%	48.6%
	إيجابي مرتفع	العدد	١٨	٥٦	٧٤
		النسبة	16.1%	17.9%	17.5%
الإجمالي		العدد	١١٢	٣١٢	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%

وربما تكون لهذه النتيجة ما يبررها بالنظر إلى دراسة "نيرة علوان" حول القبول والاستبعاد في المجتمع المصري، فانطلاقًا من الافتراض بأن القبول المجتمعي لذواتنا هو بوابة لتقبل الأخرين والاندماج معهم، وجدت هذه الدراسة أن نحو ٧١.٧% من الإناث قد وجدن أنفسهن مقبولات اجتماعيًا مقابل ٦٤% فقط من الذكور الذين وجدوا أنفسهم مقبولين اجتماعيًا (علوان، ٢٠١٧). وقد يكون ذلك سببًا في ارتفاع مستوى المشاعر الإيجابية تجاه الآخر لدى الإناث عن الذكور في دراستنا الراهنة.

ثالثًا: ممارسات الذات تجاه الآخر:

يطرح مفهوم المتخيل في إطار قضية التعاطي مع الآخر إشكالية مهمة تنطوي على معضلتين إمبيريقية وإبستمولوجية. الاولى تتصل بقضية الأنسنة –باعتبارها في واحد من أهم أبعادها قضية سلوكية وتطبيقية اكثر من كونها قضية نظرية– فبالأنسنة يتجسد فعل التسامح ويتحقق السلوك التسامحي المعترف بالآخر بصورة عملية واقعية بما هو إنسان وحسب. أما الثانية فتخص وهم التطابق بين المتخيل والحقيقة، فالموقف الذي يكون فيه الشخص لا متسامحًا، هو موقف يسمح له بإقامة التطابق بين المتخيل والحقيقة بحسب مصادراته الخاصة لهذه الحقيقة، وعندئذ يكون تعريف الحقيقة سهلًا مُيسرًا، فالحقيقة دائمًا هي كل ما يتطابق مع قيمنا وثقافتنا وتصوراتنا للأشياء والمواقف والأفكار، ومن ثم إذا كان موقف الآخر متفقًا مع هذه التصورات، فعنه سيحظى بالتسامح والاعتراف لأنه شريك في الحقيقة التي نرسمها في متخيلنا وندافع عنها (ياسين، ٢٠٢٠).

يدعونا هذا التحليل إلى العودة إلى طبيعة المعارف والمعلومات والمواقف والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شكلت هذا المتخيل، ليس فقط لدى الفرد ولكن لدى الجماعة الاجتماعية، فإذا كانت تلك المصادر المعرفية قد عززت قيم التعامل مع الآخر في إطار التسامح والاعتراف المتبادل على مدار فترة زمنية طويلة، كان ذلك أدعى تدشين بيئة خصبة للتبادلية الاعترافية بين الأنا والآخر على مستوى الفعل/السلوك، والعكس إذا ما كانت هذه المصادر المعرفية قد عززت الاسقطاب والتعصب ونبذ الآخر.

وبالنظر إلى نتائج الدراسة الراهنة، فإن الجدول رقم (٣٢) يكشف عن أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة لديهم مستوى منخفض من السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر

(٣٧.٣%)، أما من لديهم مستوى متوسط ومرتفع على مؤشر السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر لا تتعدى نسبتهم –على الترتيب– ٣٠.٢% و٣٢.٥%.

جدول رقم (٣٢)

يكشف عن مستويات السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر لدى عينة الدراسة

مؤشر السلوكيات			
		التكرار	النسبة
	إيجابي منخفض	١٥٨	37.3
	إيجابي متوسط	١٢٨	30.2
	إيجابي مرتفع	١٣٨	32.5
	الإجمالي	٤٢٤	100.0

وتأسيسًا على ذلك، فإن السلوكيات والأفعال التي تمارسها الذات تجاه من تعتبره آخر –سلبًا وإيجابًا– وإن كان البعض يرى أن مجرد هذا التمييز يُعد عنفًا ضد هذا الآخر– تتوقف على جملة المعارف التي تلقتها هذه الذات عبر مراحل حياتها المختلفة، وكذلك المشاعر التي ترتبت على هذه المعارف وعلى مختلف المواقف الحياتية التبادلية مع هذا الآخر. وكذلك من المتوقع أن تلعب مجموعة من المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية دورًا مهمًا في تحديد مستوى السلوكيات الإيجابية التي يمارسها أفراد العينة تجاه الآخر(كالديانة، المستوى التعليمي، محل الإقامة، الدخل، العمر والنوع).

أ- الديانة:

فبالنظر إلى العلاقة بين متغير الديانة ومستوى السلوكيات الإيجابية التي يمارسها الفرد تجاه الآخر الديني، سنجد أن هناك نسبة مرتفعة من عينة الدراسة من الطرفين(مسيحيين ومسلمين)، ٦٤.٨% من المسلمين و٣٦.٦% من المسيحيين، لديهم إما مستوى متوسط أو مرتفع من السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر الديني، وهو الأمر الذي يمكن البناء عليه لضمان عدم التحول إلى العنف في بعض الأحداث الفردية لدى بعض المتعصبين من الطرفين (جدول رقم 33).

جدول رقم (٣٣)

يكشف عن العلاقة بين الديانة والممارسات الإيجابية تجاه الآخر الديني

			مؤشر السلوكيات			الإجمالي
			إيجابي منخفض	إيجابي متوسط	إيجابي مرتفع	
الديانة	مسلم	العدد	١٣٨	١١٨	١٣٦	٣٩٢
		النسبة	35.2%	30.1%	34.7%	100.0%
	مسيحي	العدد	٢٠	١٠	٢	٣٢
		النسبة	62.5%	31.3%	6.3%	100.0%
الإجمالي		العدد	١٥٨	١٢٨	١٣٨	٤٢٤
		النسبة	37.3%	30.2%	32.5%	100.0%

والمتتبع للنتيج السابقة في الجدول السابق (رقم ٣٣)، سيجد أن هناك تفوق واضح للمسلمين في مستوى السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر الديني، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء الدور الواضح التي تقوم به المؤسسات الأمنية في منع نشوب أي أحداث طائفية بين الطرفين بالنظر إلى الأقلية العددية للمسيحيين.

ب- المستوى التعليمي:

للمتأمل في الجدول التالي (رقم ٣٤) أن يجد أنه باستثناء فئة (يقرأ ويكتب) من المستوى التعليمي وبجمع مستويي السلوكيات الإيجابية المتوسط والمرتفع، أن هناك علاقة قوية بين ما وصل إليه الفرد من مستوى تعليمي وبين المستوى الذي يشغله على مؤشر السلوكيات الإيجابية. حيث تبلغ نسبة من هم في المستوى المتوسط والمرتفع نحو ٥٢.٤% مِنْ مَنْ هم في فئة التعليم ما بعد الجامعي، ونحو ٦٧.٢% مِنْ مَنْ هم في فئة التعليم الجامعي، وقرابة ٧٢.٣% مِنْ مَنْ هم في فئة التعليم المتوسط.

جدول رقم (٣٤)

يكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر لدى عينة الدراسة

			المستوى التعليمي			الإجمالي
			يقرأ ويكتب	دبلوم/ثانويةعامة	تعليم عالى	فوق عالى	
مؤشر السلوكيات	إيجابي منخفض	العدد	٤	١٠	٨٤	٦٠	١٥٨
		النسبة	66.7%	27.8%	32.8%	47.6%	37.3%
	إيجابي متوسط	العدد	0	٢٠	٧٨	٣٠	١٢٨
		النسبة	0.0%	55.6%	30.5%	23.8%	30.2%
	إيجابي مرتفع	العدد	٢	٦	٩٤	٣٦	١٣٨
		النسبة	33.3%	16.7%	36.7%	28.6%	32.5%
الإجمالي		العدد	٦	٣٦	٢٥٦	١٢٦	212
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

إن إمعان النظر في التحليل السابق، سيجد نتيجة صادمة وهي أنه كلما ارتقى الفرد في سلم التعليم كان ذلك منذرًا بسلوكيات إيجابية أقل تجاه الآخر. وربما يتصل ذلك بطبيعة الفترة التي تُجرى فيها الدراسة الراهنة (فهي فترة مليئة بنشاط الجماعات الإسلامية خاصة بعد نشر الرسومات المسيئة للرسول في فرنسا، وكذلك حدوث بعض المشادات على السوشيال ميديا بين بعض المسحيين وبعض المسلمين نتيجة فهم خاطئ لدى الطرفين فيما يتعلق بشخصيتي محمد (ص) والمسيح (ص))، وهو الأمر الذي من المحتمل أن يكون قد أثر على فئة المتعلمين تعليمًا جامعيًا فما فوق –الأكثر تعاطيًا مع السوشيال ميديا– في تعاطيهم مع الآخر.

ج- محل الإقامة (ريف حضر):

تُشير نتائج الدراسة الراهنة، إلى وجود رابطة بين البيئة (ريفية أو حضرية) التي يقطن فيها الفرد بمستوى السلوكيات الإيجابية التي يمارسها تجاه الآخر، فالناظر إلى الجدول التالي (رقم ٣٥) يجد أن البيئة الريفية تتأثر بالسلوكيات الإيجابية تجاه الآخر، بنسبة ٣٥.٦% للمستوى المتوسط للسلوكيات الإيجابية و٣٤.٤% للمستوى المرتفع، مقابل ٢٦.٢ للمستوى المتوسط و ٣١.١% للمستوى المرتفع بالنسبة للقاطنين في البيئة الحضرية.

جدول رقم (٣٥)

يكشف عن علاقة البيئة (ريف- حضر) بمستوى السلوكيات الإيجابية لدى عينة الدراسة تجاه الآخر

			محل الإقامة		الإجمالي
			حضر	ريف	
مؤشر السلوكيات	إيجابي منخفض	العدد	١٠٤	٥٤	١٥٨
		النسبة	42.6%	30.0%	37.3%
	إيجابي متوسط	العدد	٦٤	٦٤	١٢٨
		النسبة	26.2%	35.6%	30.2%
	إيجابي مرتفع	العدد	٧٦	٦٢	١٣٨
		النسبة	31.1%	34.4%	32.5%
الإجمالي		العدد	٢٤٤	١٨٠	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%

فبعكس المؤشرين السابقين المتصلين بالمعارف والمشاعر، لا تقدم البيئة الحضرية -بحسب نتائج الدراسة- ما قدمته من انفتاح على الآخر في المؤشرين السابقين في هذا المؤشر (مؤشر السلوكيات). وربما يمكننا تفسير هذه النتيجة بأنه على الرغم من أن البيئة الحضرية هي بيئة منغلقة على ذاتها -إذا ما قورنت بنظيرتها الحضرية- إلا إنه لا يزال يحكمها العرف والعادات والتقاليد التي تحافظ على مساحة الآخر في التبادلات اليومية.

د- الدخل:

يكشف الجدول التالي (رقم ٣٦) عن غياب علاقة مباشرة بين الدخل الشهري للأسرة ومستوى السلوكيات الإيجابية لدى أفرادها تجاه الأخر، ففي شريحة الدخل أقل من ٥٠٠٠ جنيه شهريًا نجد أن نحو ٣٥.١% مِنْ مَنْ هم في هذه الشريحة يقعون في المستوى المتوسط على مؤشر السلوكيات الإيجابية، و٣٣.٦% منهم في المستوى المرتفع، مقابل ٢٤.٥% مِنْ مَنْ هم في شريحة الدخل (من ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ جنيه شهريًا) يقعون في المستوى المتوسط على هذا المؤشر و٢٦.٥% منهم في المستوى المرتفع، أما بالنسبة لمن هم في شريحة الدخل (١٠٠٠٠ جنيه فأكثر شهريًا)، فإن نحو ١٧.٢% منهم يقعون في المستوى المتوسط و ٣٧.٩% منهم يقعون في المستوى المرتفع على هذا المؤشر.

جدول رقم (٣٦)

يوضح العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة ومستوى السلوكيات الإيجابية لدى أفرادها تجاه الآخر

			الدخل الشهري للأسرة تقريبًا			الإجمالي
			أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ فأكثر	
مؤشر السلوكيات	إيجابي منخفض	العدد	٨٤	٤٨	٢٦	١٥٨
		النسبة	31.3%	49.0%	44.8%	37.3%
	إيجابي متوسط	العدد	٩٤	٢٤	١٠	١٢٨
		النسبة	35.1%	24.5%	17.2%	30.2%
	إيجابي مرتفع	العدد	٩٠	٢٦	٢٢	١٣٨
		النسبة	33.6%	26.5%	37.9%	32.5%
الإجمالي		العدد	٢٦٨	٩٨	٥٨	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

وبحسب ذلك، نكتشف أن فئة الدخل المتوسطة –بحسب تصنيف الدراسة– من ٥٠٠٠ –١٠٠٠٠ جنيه شهريًا– هي أقل فئة لديها سلوكيات إيجابية تجاه الآخر بنسبة ٤٩% منهم، تليها فئة (١٠٠٠٠ جنيه فأكثر شهريًا) بنسبة ٤٤.٨% منهم، وفي الأخير فئة (أقل من ٥٠٠٠ جنيه شهريًا) بنسبة ٣١.٣% منهم.

ه- العمر:

بالنظر إلى الجدول التالي (رقم٣٧) يتبين افتقاد العلاقة الإحصائية بين العمر ومستوى السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر، وذلك في المستويين المنخفض والمتوسط. أما فيما يتعلق بالمستوى المرتفع للسلوكيات الإيجابية سنجد أن هناك علاقة طردية بين العمر والسلوكيات الإيجابية تجاه الآخر، فبالنسبة للشريحة العمرية (أقل من ٣٥ سنة) كانت النسبة ٣١.٩% مِنْ مَنْ هم في هذه الشريحة، و نحو ٣٥% مِنْ مَنْ هم في الشريحة (من ٣٥ –٥٠ سنة)، وقرابة ٤٠% مِنْ مَنْ هم في الشريحة العمرية (أكثر من ٥٠ سنة).

جدول رقم (٣٧)

يكشف عن العلاقة بين العمر ومستوى السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر لدى عينة الدراسة

			العمر			الإجمالي
			أقل من ٣٥ سنة	٣٥سنة إلى ٥٠ سنة	أكثر من ٥٠ سنة	
مؤشر السلوكيات	إيجابي منخفض	العدد	١٣٢	١٨	٨	١٥٨
		النسبة	36.3%	45.0%	40.0%	37.3%
	إيجابي متوسط	العدد	١١٦	٨	٤	١٢٨
		النسبة	31.9%	20.0%	20.0%	30.2%
	إيجابي مرتفع	العدد	١١٦	١٤	٨	١٣٨
		النسبة	31.9%	35.0%	40.0%	32.5%
الإجمالي		العدد	٣٦٤	٤٠	٢٠	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

وربما تصبح هذه النتيجة منطقية في ضوء أنه كلما تقدم الفرد في العمر كلما قطع شوطًا أكبر في التصالح مع الذات ومع الآخرين(على الرغم من المعارف التي اكتسبها خلال حياته قد تكون معارف إقصائية رافضة للآخر (انظر الجدول رقم ٧)، وهو ما ينعكس على تعامله مع الآخرين، وبالتالي تصبح سلوكياته وأفعاله وردود أفعاله أكثر إيجابية وأكثر تسامحًا.

و- النوع:

إن المتمعن في نتائج الجدول التالي (رقم ٣٨) سيجد أن هناك علاقة إيجابية بين النوع ومستوى السلوكيات الإيجابية لدى عينة الدراسة تجاه الأخر، فبالنسبة للذكور تبلغ نسبتهم في المستوى المنخفض والمتوسط والمرتفع على مؤشر السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر نحو ٤٨.٢% و٢١.٤% و٣٠.٤% على التوالي. أما الإناث فتبلغ نسبتهن في المستويات الثلاثة نحو ٣٣.٣% منهن لكل مستوى.

جدول رقم (٣٨)

يُبين الرابطة بين النوع ومستوى السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر لدى عينة الدراسة

			النوع		الإجمالي
			ذكر	أنثي	
مؤشر السلوكيات	إيجابي منخفض	العدد	٥٤	١٠٤	١٥٨
		النسبة	48.2%	33.3%	37.3%
	إيجابي متوسط	العدد	٢٤	١٠٤	١٢٨
		النسبة	21.4%	33.3%	30.2%
	إيجابي مرتفع	العدد	٣٤	١٠٤	١٣٨
		النسبة	30.4%	33.3%	32.5%
الإجمالي		العدد	١١٢	٣١٢	٤٢٤
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%

وبالنظر إلى هذه النتيجة فإنها تتسق –إلى حد كبير– مع النتيجة المتصلة بالعلاقة بين النوع والمشاعر الإيجابية لدى عينة الدراسة، حيث كانت هذه المشاعر أكثر لدى الإناث من الذكور، الأمر الذي يفسر كون الإناث يحتلن مركزًا متقدمًا على الذكور في مؤشر السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر، حيث تنعكس مشاعرهن تجاه الآخر على سلوكهن حياله.

المحور الثالث: الطائفية: العوامل الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة "نتائج ومناقشات وتوصيات"

انطلاقًا من اعتبار إنكار الاعتراف بالآخر حرمانًا له من الازدهار الإنساني، تُجادل " نانسي فريزر" بأن "تايلور" و "هونت" يضعان مفهوم الاعتراف في نموذج تحقيق الذات self–realization لأنهما يطرحان قضايا من قبيل "الحياة الخيرة" بدلًا من العدالة، ومن ثم تقترح فريزر أن نتصور الاعتراف في إطار الانتماء إلى نموذج العدالة، وأن نعامل التجاوزات الأخلاقية باعتبارها قضايا تتعلق بالوضع الاجتماعي، وهذا يعني دراسة أنماط مؤسسية ذات قيمة ثقافية لتأثيرها على المكانة النسبية للفاعلين الاجتماعيين (جيلالي، ٢٠١٩).

وبحسب ذلك، تبرز أهمية السياق الاجتماعي في تدشين مبادئ الاعتراف –بشقيه الثقافي والاقتصادي؛ إذ أن تأثير الجماعات الاجتماعية على رؤية الأفراد لذواتهم وللآخرين من حولهم لا يمكن أن يتم دون الأخذ بعين الاعتبار السياق الأوسع الذي تتم

فيه عمليات التفاعل بين هذه الجماعات، حيث يُساهم السياق الاجتماعي في تحديد المحفزات التي تعمل على إبراز الهوية الجماعية والفردية للذوات، فتعمل هذه المحفزات على تشكيل تصور الفرد لجماعته والجماعات الخارجية، عبر المقارنة، ومن ثم يعطي لكل جماعة منها تصورًا إيجابيًا أو سلبيًا وفقًا للسياق المحيط وخصائص كل منها (حافظ، ٢٠١٦)، الأمر الذي يسهم في ممارسة الاعتراف بالجماعات الخارجية وأفرادها أو رفضهم ونبذهم.

وتأسيسًا على ذلك، وكنتاج للوحدة العرقية والتاريخية والثقافية للمصريين – مسيحيون ومسلمون– ظل المجتمع قادرًا على تدشين وعي فردي وجماعي يحض على القبول والتسامح والاعتراف بالآخر، لا باعتباره مشاركًا في الأرض فحسب، ولكن كمشارك في التاريخ والثقافة والمصير كذلك. إلا إنه ومع تغير السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، حدث الكثير من الأعطاب التي ضربت في أسس التسامح والاعتراف في المجتمع المصري.

وعلى هدي ذلك، أُصيبت الوحدة الوطنية التاريخية –التي ميزت الشعب المصري طوال تاريخه– ببعض الأعطاب. الأمر الذي أدى إلى انقسام المفكرين إلى فريقين؛ الأول من دعاة الوحة الوطنية: ويرون أن المسيحيين –كأقلية عددية– لديهم كل خصائص المصريين المسلمين، ومن ثم ينكرون وجود أقلية مسيحية –القائم على التنوع واختلاف المصالح– في مصر، معتبرين أن المسيحيين مندمجون بشكل كامل ومتناغم في المجتمع المصري، بحيث لا يمكن تمييزهم عن المسلمين (Sedra, 1999).

أما بالنسبة للفريق الآخر؛ معارضو الوحدة الوطنية، فإنهم يركزون على بعض الأحداث الفردية وبعض الممارسات الحكومية – التي قد تكون غير مقصودة ونادرة– في فترات زمنية سابقة– من أجل إثبات أن هناك تمييز ضد الأقباط في مصر، مستخدمين في ذلك بعض الحوادث كعدم ترشيح أي قبطي على قائمة الحزب الوطني في انتخابات ١٩٩٥ (على الرغم من وجود العديد من التعيينات الرئاسية في هذا العام)، ووجود آيات من القرآن في مناهج اللغة العربية، وكذلك بعض المسائل المتصلة بالتمثيل السياسي للأقباط وقانون الأحوال الشخصية وقانون بناء الكنائس، على الرغم من حدوث طفرات ملحوظة في معالجة كثير من هذه القضايا في الآونة الأخيرة.

أولًا : الطائفية وأعطاب المواطنة من واقع مخرجات الدراسة :

وينقسم هذا المحور إلى عدد من المحاور الفرعية على النحو التالي:

١. الانتماء والمواطنة.
٢. التعددية وقبول الآخر الديني.
٣. المعارف المكتسبة تجاه الآخر الديني.
٤. المشاعر الوجدانية نحو الآخر الديني.
٥. السلوكيات والممارسات تجاه الآخر الديني.

أ. الانتماء والمواطنة:

انطلاقًا من فكرة أن كل فرد لديه عدد كبير من الانتماءات والولاءات تتدرج من الانتماء إلى الدوائر الصغرى كالأسرة النووية التي يعيش فيها الفرد ثم الأسرة الممتدة ثم العائلة أو القبيلة أو النادي أو الحزب السياسي، إلى الدوائر المتوسطة كالمجتمع المحلي والطائفة الدينية أو العرقية، ثم إلى الدوائر الكبيرة كالوطن والإقليم والعالم أجمع (الإنسانية)، فقد انقسم انتماء عينة الدراسة على عدد من دوائر الانتماء، بحيث نجد أن الدائرة الإسلامية تقف على سلم الانتماء (بالنسبة لعينة المسلمين) والدائرة المسيحية (بالنسبة لعينة المسيحيين).

بينما يأتي الانتماء إلى الدائرة الوطنية المصرية في المرتبة التالية، الأمر الذي يؤكد أن هناك استقطابات قوية من القوى الإسلامية والمسيحية للجماهير المصرية، وهو ما أدى إلى تراجع الحصة السوقية(بلغة اقتصادية) للانتماء الوطني لحساب الحصة السوقية للدائرتين المسيحية والإسلامية. أما بالنظر إلى الدائرة العربية، سنجد إنها تقبع في سلم الترتيب. وأيًا كانت الدائرة التي يعتبر الفرد ذاته منتميًا لها بالدرجة الأولى، فإن ذلك لا يعني أنه يعتبر نفسه غير منتمي لبقية الدوائر أو على الأقل عدد منها، حيث تتداخل دوائر الانتماء وتتقاطع؛ فمن ينتمي إلى الدائرة الإسلامية –المسيحية قد يعتبر نفسه منتميًا إلى الدائرتين الوطنية والعربية في الوقت ذاته. ويمكننا تحديد مستويات الانتماء– لدى عينة الدراسة– وارتباطها ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية على النحو التالي:

١) **بالنسبة لمستويات الانتماء للوطن لدى عينة الدراسة (بحسب مؤشر الانتماء):** يلاحظ ان هناك نسبة معتبرة من عينة الدراسة لديها مستوى متوسط (٣٥.٤%) ومستوى مرتفع (٢٦.٤%) من الانتماء، بينما البقية لديهم انتماء منخفض.

٢) **الديانة والانتماء:** حيث كشفت الدراسة أن هناك فروقات كبيرة بين المسلمين والمسيحيين في مستوى الانتماء لدى كل منهم؛ فهناك نحو ٦٤.٨% من المسلمين عينة الدراسة لديهم مستوى متوسط أو مرتفع للانتماء، مقابل ٢٥% فقط من المسيحيين عينة الدراسة لديهم مستوى متوسط للانتماء. وربما يرجع ذلك إلى ما شهدته البلاد من أحداث عنف طائفي (تحت تأثير تيار الإسلام السياسي) خلال النصف الأول من هذا العقد.

٣) **العمر والانتماء:** بينت الدراسة انه كلما تقدم الفرد في العمر كان ذلك مؤشرًا لاكتساب انتماءًا أوثق بوطنه.

٤) **محل الإقامة والانتماء:** كشفت الدراسة أن هناك ارتباط طردي بين التحضر وبين تحقيق مستوى أعلى من الانتماء للوطن.

٥) **النوع والانتماء:** حيث كان الذكور أكثر انتماءًا من الإناث.

٦) **المستوى التعليمي والدخل والانتماء:** حيث أوضحت الدراسة انتفاء العلاقة بين كل من المستوى التعليمي والدخل وبين الانتماء للوطن.

ب.التعددية وقبول الآخر الديني:

حيث كشفت الدراسة عن أن عينة الدراسة توزعت على ثلاثة مستويات متدرجة للتعددية وقبول الآخر؛ المستوى الأول: المرتفع (ذات أكثر الاستجابات الداعمة للتعددية وقبول الآخر) استحوز على ٣٢.١% من عينة الدراسة، والمستوى المتوسط حاز ٢٣.٦% منهم، بينما المستوى المنخفض كان ٤٤.٣ % من العينة. وهو ما يعكس انخفاض حاد في أخلاقيات التعددية وقبول الآخر الديني. وبالكشف عن تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية على مستويات التعددية وقبول الآخر الديني تبين ما يلي:

١. **الديانة والتعددية وقبول الآخر:** تكشف الدراسة عن العلاقة القوية بين الديانة ومستوى التعددية وقبول الآخر، ففي حين بلغت نسبة المسلمين في المستويين المتوسط والمرتفع للتعددية وقبول الآخر نحو ٦٠.٢%، كان كل عينة الدراسة من المسيحيين في المستوى المنخفض.

٢. **المستوى التعليمي والدخل والتعددية وقبول الآخر:** هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي للفرد ودخله وبين مستوى التعددية وقبول الآخر الذي يشغله على مؤشر التعددية.

٣. **محل الإقامة والتعددية وقبول الآخر:** أوضحت الدراسة أن سكان الحضر هم أكثر إيمانًا بقيم التعددية وقبول الآخر من نظرائهم الريفيين.

٤. **النوع والتعددية وقبول الآخر:** بينت الدراسة أن الذكور أكثر تقبلًا للآخر الديني وإيمانًا بقيم التعددية من الإناث.

٥. **العمر والتعددية وقبول الآخر:** كشفت الدراسة عن إنه لا يوجد تأثير مباشر لعمر الفرد على مستوى التعددية وقبول الآخر الذي يشغله.

ج. المعارف المكتسبة تجاه الآخر الديني:

كشفت الدراسة عن تعدد المصادر التي يستقي منها الفرد معارفه تجاه الآخر الديني، فكانت على الترتيب: رجال الدين خارج المؤسسات الرسمية – المعارف والأصدقاء – شبكة الإنترنت ممثلة في المواقع الإلكترونية الدينية والثقافية وغيرها – وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بوك واليوتيوب وغيرها–وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء – الكنيسة/ المسجد. ويمكن مناقشة تأثير بعض المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية على مستوى المعارف الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه الآخر الديني على النحو التالي:

١. **الديانة والمعارف تجاه الآخر:** كان الفارق بين المسيحيين والمسلمين في مستوى المعارف الإيجابية التي يحملونها تجاه الطرف الآخر محدودًا، ففي حين بلغت نسبة المسيحيين في المستويين المتوسط والمرتفع للمعارف الإيجابية تجاه الآخر الديني نحو ٦٢.٦% منهم، كانت نسب المسلمين في هذين المستويين نحو ٦٥.٨% منهم.

٢. **محل الإقامة والمعارف نحو الآخر:** كشفت الدراسة أن قاطني المناطق الريفية يحملون مستوى مرتفع ومتوسط من المعارف الإيجابية – تجاه الآخر الديني– من نظرائهم الحضريين.

٣. **الدخل والمعارف نحو الآخر:** حيث بينت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى الدخل الشهري للأسرة ومستوى المعارف الإيجابية التي يحوزها الفرد تجاه الآخر الديني.

٤. **العمر والمعارف نحو الآخر:** كشفت الدراسة –أيضًا– عن أن هناك علاقة عكسية بين العمر ومستوى المعارف الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه الآخر الديني، فكلما تقدم الفرد في العمر كلما حمل معارف إيجابية أقل.

٥. **التعليم والنوع والمعارف نحو الآخر:** كشفت الدراسة عن انتفاء العلاقة بين كل من المستوى التعليمي أو النوع وبين مستوى المعارف الإيجابية التي يحمله الفرد.

د. المشاعر الوجدانية نحو الآخر الديني:

كشفت الدراسة عن أن عينة الدراسة موزعة على ثلاثة مستويات من المشاعر الإيجابية التي يكنها كل طرف (مسيحيين –مسلمين) تجاه الطرف الآخر؛ فقد استأثر المستوى المتوسط بالنسبة الغالبة بنحو ٤٨.٦% من عينة الدراسة، والمستوى المنخفض بنحو ٣٤% منها، في حين كان نصيب المستوى المرتفع قرابة ١٧.٥% من العينة. وإذا ما حاولنا استكشاف أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية على مستوى المشاعر الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه الآخر الديني، سنتبين من الآتي:

١. **الديانة والمشاعر الإيجابية نحو الآخر:** هناك روحًا من التسامح والمشاعر الإيجابية التي يكنها كل طرف تجاه الطرف الآخر، فبالنظر إلى الديانة سنجد أن مستويات المشاعر الإيجابية تجاه الآخر الديني متقاربة إلى حدٍ كبير؛ فهناك نحو ٥٠% من المسيحيين لديهم مستوى متوسط من المشاعر الإيجابية تجاه الآخر و٢٥% منهم لديه مستوى مرتفع من هذه المشاعر، في مقابل ٤٨.٥% من المسلمين في المستوى المتوسط و١٦.٨% في المستوى المرتفع.

٢. **المستوى التعليمي والدخل والمشاعر الإيجابية نحو الآخر:** حيث بينت الدراسة أن المستوى التعليمي الذي وصل إليه الفرد ودخل أسرته يلعب دورًا محوريًا في تحديد مستوى المشاعر الإيجابية نحو الآخر الديني الذي عليه الفرد، فكلما ارتفع المستوى التعليمي أو الدخل كلما ارتقى مستوى المشاعر الإيجابية تجاه الآخر لدى الفرد.

٣. **محل الإقامة والمشاعر الإيجابية نحو الآخر:** حيث تبين أن القاطنين في المناطق الحضرية لديهم مستوى أعلى من المشاعر الإيجابية نحو الآخر الديني من نظرائهم الريفيين.

٤. **النوع والمشاعر الإيجابية نحو الآخر:** حيث كان الإناث أكثر حيازةً للمشاعر الإيجابية نحو الآخر الديني من أقرانهن الذكور.

٥. **العمر والمشاعر الإيجابية نحو الآخر:** حيث كشفت الدراسة عن أن العمر ليس متغيرًا مؤثرًا على مستوى المشاعر الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه الآخر الديني.

ه. السلوكيات والممارسات تجاه الآخر الديني:

لقد أوضحت الدراسة أن عينة الدراسة موزعة على ثلاثة مستويات من السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر الديني؛ ففي حين استأثر المستوى المنخفض بنسبة ٣٧.٣% من عينة الدراسة، كان نصيب المستوى المرتفع من هذه السلوكيات الإيجابية نحو ٣٢.٥%، و نصيب المستوى المتوسط نحو ٣٠.٢%. وباستكشاف تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية على مستوى السلوكيات الإيجابية التي يمارسها الفرد تجاه الآخر الديني، يتبين ما يلي:

١. **الديانة والسلوكيات الإيجابية تجاه الآخر:** حيث كشفت الدراسة عن أن نحو ٦٤.٨% من عينة الدراسة من المسلمين يمارسون مستوى متوسط أو مرتفع من السلوكيات الإيجابية تجاه الآخر الديني، مقابل ٣٧.٦% من عينة الدراسة من المسيحيين.

٢. **التعليم والسلوكيات الإيجابية تجاه الآخر:** تشير الدراسة إلى إنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما ارتفع مستوى السلوكيات الإيجابية التي يمارسها تجاه الآخر الديني.

٣. **محل الإقامة والسلوكيات الإيجابية تجاه الآخر:** حيث كانت البيئة الريفية أكثر من البيئة الحضرية في مستوى السلوكيات الإيجابية التي يمارسها قاطنو هاتين البيئتين.

٤. **النوع والسلوكيات الإيجابية تجاه الآخر:** كان الإناث أفضل من الذكور فيما يتصل بالسلوكيات الإيجابية التي يمارسونها تجاه الآخر الديني.

٥. **الدخل والعمر والسلوكيات الإيجابية تجاه الآخر:** لا الدخل ولا العمر لهما تأثير في مستوى السلوكيات الإيجابية التي يمارسها الفرد تجاه الآخر الديني.

ثانيًا: الفواعل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للطائفية في مصر:

لا تنشأ المسألة الطائفية من عدم، ولكنها تأتي نتاجًا للعديد من المؤثرات والفواعل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالمتأمل لنتائج الدراسة الراهنة سيجد أن هناك العديد من العوامل التي يُعددها أفراد عينة الدراسة كأسباب يمكن أن تقود إلى إحتقان ورفض طائفي متبادل بين عنصري الوطن (المسيحيين –المسلمين). وبالنظر إلى الجدول التالي(رقم ٣٩)، سيجد أن هذه العوامل تترتب على النحو التالي:

١. **العلاقات العاطفية غير الشرعية بين النوعين من الطرفين**، واستأثر هذا العامل بنصيب الأسد من عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة من أقروا به سببًا في نشوء نزاع بين المسيحيين والمسلمين نحو ٥٥% من عينة الدراسة.

٢. **الاختلافات السياسية المبنية على التعصب الديني**، حيث بلغت نسبة من أقروا بذلك قرابة ٤٢% من العينة.

٣. **بناء الكنائس في مناطق ذات أكثرية عددية مسلمة**(بنسبة ٣١.٣% من عينة الدراسة).

٤. **الاختلافات العادية بين الطرفين في المجالات الاقتصادية والمعاملات اليومية الروتينية** (بنسبة ٢٣.٧% من عينة الدراسة).

٥. **بناء المساجد في أماكن ذات أكثرية مسيحية** (بنحو ٢٢% من عينة الدراسة).

٦. **الفروقات الطبقية بين الطرفين في بعض المناطق** (بنسبة ١٩.٤% من عينة الدراسة).

٧. **التدخلات الخارجية لزرع الفتنة والطائفية** (بنسبة ٦.٥% من عينة الدراسة).

جدول رقم (٣٩)

يكشف عن الأسباب التي تسوقها عينة الدراسة لاندلاع خلافات أو نزاعات بين المسيحيين والمسلمين

		التكرار	النسبة
أسباب حدوث الأزمات بين الطرفين	بناء الكنائس فى أماكن تجمعات المسلمين	١٣٢	31.3%
	بناء مساجد فى أماكن تجمع المسيحيين	٩٢	21.8%
	الاختلافات العادية بين الطرفين	١٠٠	23.7%
	العلاقات العاطفية غير الشرعية بين الطرفين	٢٣٢	55.0%
	الفروقات بين الأغنياء والفقراء فى الطرفين	٨٢	19.4%
	الاختلافات السياسية والتعصب للدين	١٧٦	41.7%
	الفتنة و التدخلات الخارجية	٢٦	6.2%
الإجمالي		٨٤٠	199.1%

للمتمعن في نتائج الجدول السابق، أن يجد أن كل الأسباب والعوامل التي تقود إلى نشوب نزاع بين عنصري الوطن هي بالأساس فواعل اجتماعية واقتصادية وسياسية لا دخل بالدين أو الممارسة الدينية بها، اللهم إلا فيما يتعلق ببناء الكنائس في أماكن ذات أكثرية مسلمة وبناء المساجد في أماكن ذات أكثرية مسيحية. ويمكننا أن نستعرض بالتحليل هذه العوامل على النحو التالي:

أ. العلاقات العاطفية غير الشرعية بين النوعين من الطرفين (المسيحيين والمسلمين):

فبحسب ما جاءت به نتائج الدراسة الراهنة، تُعد العلاقات العاطفية غير الشرعية بين النوعين من الطرفين –على ندرتها– أهم الأسباب التي يمكنها أن تشعل فتيل الأزمة الطائفية بين عنصري الوطن (المسيحيين والمسلمين) بحسب عينة الدراسة.

فالعلاقة العاطفية بين رجل مسيحي وامرأة مسلمة أو العكس، سواء أكانت العلاقة قائمة على زواج أو لا، تؤدي إلى خلافات كبيرة بين ذويهما، لا تلبث إلا أن تتحول لأزمة بين طائفتين (المسيحيين والمسلمين). وتُعد العلاقات العاطفية التي تقترن بتحول ديني من أخطر الأسباب التي تقود إلى تحول هذه المشكلة الاجتماعية إلى أزمة طائفية. والملاحظ أن أغلب التحولات الدينية تحدث لأسباب اجتماعية، كرغبة امرأة مسيحية في التفريق بينها وبين زوجها المسيحي (لأن الكنيسة ترفض هذا التفريق حتى إذا استحالت الحياة بينهما) أو فتاة مسيحية لا ترغب في الزواج من الشاب التي تفرضه أسرتها عليها، أو امرأة مسلمة ترغب في الزواج بمسيحي (لأن هذا الزواج يُعد مخالفًا للشريعة الإسلامية) (المواجهات الطائفية بمصر المضامين والآفاق، ٢٠١١).

وهناك العديد من حلات الزواج –والعلاقات غير الشرعية– بين المسلمين والمسيحيين التي شهدت أحداث عنف جراء هذه الحالات وتحولت المشكلة إلى أزمة طائفية بين الطرفين؛ فهناك حالات عبير فخري، رنا الشاذلي، وفاء قسطنطين وكاميليا شحاتة... إلخ، وكلها حالات أدت إلى نشوب أحداث عنف طائفي بين المسيحيين والمسلمين، راح ضحيتها الكثير من الأرواح من الطرفين، في حين لو فُهمت هذه الحالات كحالات اجتماعية فردية وليست دينية، فما كانت المشكلة لتتعدى عائلتي الطرفين.

ب.الخلافات السياسية المبنية على التعصب الديني:

الحقيقة أن هذه الظاهرة لها جذور عميقة في التاريخ المصري الحديث، حيث استخدمت مختلف القوى السياسية –خاصة من تيار الإسلام السياسي– الدين من أجل تدشين قاعدة جماهيرية عريضة، الأمر الذي ساهم في حالة من الاستقطاب الديني السياسي، وهو ما قاد في بعض الأحيان إلى احتقان طائفي سياسي مبني على الانتماء الديني، فلا يغيب عنا الكثير من الحالات التي يستخدم فيها مرشحو البرلمان الدين كأداة لتوسيع القاعدة الانتخابية، خاصة إذا ما كان المنافس من دين مغاير والدائرة الانتخابية ذات أغلبية تدين بدينه.

أفترض "بورديو" أن الطبقات الحاكمة في الشرق الأوسط العربي تميل نحو الازدواجية، حيث افترض أن الطائفية تتخذ شكل توظيف واستغلال فعال لهوية أو إطار ديني أو مجتمعي من أجل تمكين التنظيم السياسي أو اكتساب الشرعية السياسية أو تشجيع التغيير السياسي أو الحفاظ على السيطرة التي تحتفظ بها مجموعات المصالح. في حالة النخب السياسية، يتطور الهابيتوس الذي يحتوي على التصرف بازدواجية، ففي حين أن خطابهم الرسمي يعتمد على الثقافة الغربية الحديثة، تكون آليات السيطرة والنظام المعياري الذي يحدد موقفهم من الجماهير معتمدًا على التفسير النفعي لقواعد وقيم العالم الديني التقليدي. ففي حين أن التفاعلات بين النخب الحاكمة تحكمها نزعة نحو المعايير العلمانية، فإن الأدوات التي تبنتها للسيطرة على الطبقات الدنيا تتأثر تأثرًا عميقًا بالنظم الدينية (Hazran, 2017).

وما ينطبق على الحالة المصرية –أيضًا– أن مجموعة السياسات التي اتخذها السادات من أجل مواجهة خصومه اليساريين وبقايا النظام الناصري قد أدت به إلى بعث التيار الإسلاموي من مرقده، الذي قد قضى عليه عبد الناصر، الأمر الذي أدى إلى تغلغل مختلف التيارات الإسلامية (خاصة الإخوان المسلمون) في كل شبر من الأرض المصرية، وهو ما خلق حالة من الاستقطاب المتبادل بينهم وبين المسيحيين في مصر. كل ذلك، أدى إلى حالة من الاحتقان الشديد بين عنصري الوطن – الذي غزته النزعة الدينية التي هيمنت منذ عهد السادات– وبالتالي توالت أحداث العنف الطائفي في مناسبات شتى.

كان العنصر الرئيسي في العلاقات غير المتوازنة بين المسيحيين والمسلمين في القرن الماضي بصفة عامة –حتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢– هو ميل بعض السياسيين إلى التلاعب بالفجوة الدينية في محاولة لتعزيز موقفهم السياسي ضد معارضيهم(على سبيل المثال، مهاجمة الحزب الدستوري الليبرالي الأقباط الوفديين بعد معاهدة ١٩٢٩ مع بريطانيا، والجدل في الوفد بين مكرم عبيد ومصطفى النحاس في ١٩٤٠). فبينما كانت تتنافس بعض النخب المصرية على الهيمنة، فإنها تتلاعبت بالانقسام الطائفي والصراع الأيديولوجي على شكل الدولة – العلمانية أو الدينية – من أجل الوصول السلس للسلطة (Zeidan, 1999). الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى مواجهة حتمية بين عوام المسيحيين والمسلمين في الحياة اليومية.

ج.بناء دور العبادة:

يُعد بناء دور العبادة العامل ذات الصبغة الدينية الوحيد –بحسب عينة الدراسة– الذي يمكن أن يؤدي إلى احتقان طائفي أو أحداث عنف بين الطرفين، حيث أقرت نسبة معتبرة من عينة الدراسة بأن بناء كنائس في مناطق ذات أكثرية عددية مسلمة وبناء مساجد في مناطق ذات أكثرية مسيحية، يمكن أن تقود إلى نشوب خلافات ونزاعات بين المسيحيين والمسلمين.

تُعد قضية بناء الكنائس أحد أهم أسباب التوتر الطائفى بين المسيحيين والمسلمين فى مصر. فعلى مدى عقودٍ عدة، عانى المسيحيون من القيود التى تضعها الدولة أمام بناء الكنائس، ما دفعهم فى الكثير من الأحيان إلى بناء أماكن للصلاة من دون الحصول على ترخيص قانونى. إلا أن هذا الأمر عادة ما أسفر عن حالة من التوتر مع جيرانهم من المسلمين، الذين اعتبروه مخالِفا للقانون ومحاولة لفرض أمر واقع عليهم، ومن ثم رأى بعض المسلمين أن المسيحيين يرفضون الالتزام بقوانين الدولة ويستقوون عليها، وفى ظل هذا المناخ، استمر التوتر الطائفى، ووصل فى بعض الأحيان إلى حد وقوع صدامات عنيفة بين الجانبين. وقد اعتبر كثيرون أن حل هذه المشكلة يكمن فى صياغة قانون ينظم عملية بناء دور العبادة، ليضمن لجميع المصريين، أيًا كانت انتماءاتهم الدينية، حق ممارسة شعائرهم، من دون أن يضطروا إلى الالتفاف عليه.

وتأسيسًا على ذلك، وتحت ضغط العديد من الأحداث الطائفية وشكوى المسيحيين من جور القوانين المنظمة لبناء وترميم الكنائس، استجابت الدولة في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لهذه الشكوى وأصدرت قانون بناء الكنائس الجديد عام ٢٠١٦، حيث خفف هذا القانون من التعقيدات التي كان يفرضها القانون السابق على عمليات ترميم وبناء الكنائس، فأصبح التصديق على بناء الكنائس وترميمها –بحسب القانون الجديد– في يد المحافظ المختص بدلًا من رئيس الجمهورية، كما حدد مهلة للرد على طلب البناء أو الترميم بواقع أربعة أشهر من تاريخ تقديم الطلب، حيث لم يحدد القانون القديم مهلة للرد، الأمر الذي أدى إلى التباطؤ والتلكؤ في الرد على الطلبات.

د. الاختلافات العادية بين الطرفين في المجالات الاقتصادية والمعاملات اليومية الروتينية:

فبالعودة إلى الجدول رقم (٣٩)، سنجد أن الخلافات العادية بين الطرفين في الحياة العملية وفي المعاملات اليومية الروتينية، يمكنها أن تتحول إلى نزاع طائفي بين الجماعتين المسيحية والإسلامية، حيث رأى نحو ٢٣.٧% من عينة الدراسة أن هذه الخلافات العادية يمكنها أن تكون سببًا في عنف طائفي.

وبحسب ذلك، من الممكن أن تتحول بعض المشادات الكلامية والتراشق بالألفاظ – بين أطفال أو نساء في الغالب– أو الخلافات حول بعض المسائل الاقتصادية المتصلة بالبيع والشراء أو المتصلة بري الأراضي الزراعية وتوزيع المياه في المناطق الريفية إلى عنف طائفي؛ يتدرج من الأفراد المباشرين الذين وقعت بينهم المشكلة، ثم تنتقل إلى عائلة الطرفين، ثم ما تلبث أن تأخذ بعدًا طائفيًا تحت مسمى "ابن ديني" و "الدفاع عن الدين" ضد "الكفار"، وما إلى ذلك من الأبعاد الطائفية التي تضمن رفضًا قاطعًا للآخر الديني ورغبً في إقصاءة، وربما تصفيته (عندما تتفاقم المشكلة بين الطرفين).

وبالرغم من ذلك، فإن قلة قليلة من هذه المشكلات يمكنها أن تطفو إلى السطح كمشكلة طائفية بين المسلمين والمسيحيين، حيث يلعب القادة الطبيعيون أو ما يمكن تسميتهم "بأهل الحل والعقد" –من الطرفين– في كل منطقة أو إقليم دورًا محوريًا في الحول دون تطور المشكلة من مشكلة فردية تخص أفراد بعينهم إلى مشكلة جماعية طائفية، وذلك عبر الجلسات العرفية التي تجمع الأطراف المتصارعة مع هؤلاء القادة الطبيعيون.

كما تلعب الدولة وأجهزتها دورًا مهمًا في هذه القضية والحول دون تحولها إلى أزمة طائفية، عبر تدشين علاقات التسامح والاعتراف بين هذه الأطراف عبر إقرار سلطة القانون وتطبيقه على الجميع دون النظر إلى الديانة، الأمر الذي يسهم في شعور الطرفين بأنه قد استرد حقه وبأن الجميع يخضعون لنفس المظلة القانونية.

ه. الفروقات الطبقية:

وبالنظر إلى الفوارق الطبقية بين الطرفي، فإنها قد تعمل على إثارة المشكلات والنزاعات بينهما عندما تُثار مشاعر الغيرة الممزوجة بالتعصب الديني، حيث رأت نسبة معتبرة من عينة الدراسة أن هذه الفوارق بين الأغنياء والفقراء قد تتسبب –في بعض الأحيان– في نشوب نزاع بين الطرفين.

في هذا السياق، تُدخل نانسي فريزر تعديلات مهمة على مفهوم الاعتراف الهونتي _نسبة إلى أكسيل هونت– من خلال اقتراحها لنموذج إعادة التوزيع. فالمظالم الاجتماعية الحاملة للبعدين الاقتصادي والسياسي كالإقصاء وضحاياه من الطبقات المستغلة والأقليات، لا تتم معالجته إلا بإعادة توزيع المداخيل وإعادة تنظيم وتقسيم العمل أو تغيير البنيات الاقتصادية. أما الاعتراف الهونتي فيركز فقط على المظالم ذات البعد الثقافي الرمزي المتعلقة بنكران التواصل والتأويل المنمط أثناء التفاعل اليومي(ضربان، ٢٠٢٠).

تدعو فريزر –إذن– إلى اتباع منهج "المنظورات المزدوجة" الذي يميز بين نوعين من المظالم، وهما عدم الاعتراف والتوزيع غير العادل، المتأصلان في الهيمنة الثقافية والاقتصادية للرأسمالية الحديثة. وتحدد فريزر ثلاثة أنواع من الظلم الاجتماعي والاقتصادي: الاستغلال، التهميش الاقتصادي والحرمان من مستوى معيشي لائق؛ يُقابلها ثلاثة أشكال من الظلم الثقافي أو الرمزي المتجذرة في الأنماط الاجتماعية للتمثيل وهي: الهيمنة الثقافية، عدم الاعتراف وعدم الاحترام(جيلالي، ٢٠١٩).

فبالنسبة لفريزر، يُعد "التوزيع" و "الاعتراف" ونقيضهما محوران منفصلان للعدالة ونقيضها. فالأول يُعبر عن التبعية الاقتصادية (المحتملة)، والثاني يُشير إلى التبعية الثقافية (المحتملة). لا شك أن الاثنين يميلان إلى الترابط بطرق معقدة، أحيانًا، لكن لا يمكن اختزال أي منهما في الآخر. لذلك، تجادل فريزر بأن ما نحتاجه هو نهج مزدوج، يسمح لنا بتقييم الممارسات الاجتماعية كحالات للتوزيع وكحالات للاعتراف – كاقتصاد وثقافة(Ohlström, Solinas and Voirol, 2011).

وتأسيسًا على ذلك، تؤكد "فريزر" على ضرورة عدم الانزلاق من البعد المتعالي للسياسة إلى تجاوزها، فليست هناك أسبقية لبعد من الأبعاد الثلاثة للعدالة –السياسي

والاقتصادي والثقافي- على آخر، بل تؤخذ هذه الأبعاد معًا في علاقة تشابك وتأثير متبادل. وبحسب ذلك، فإن التركيز على بعد من هذه الأبعاد دون آخر، إنما هو قرار تكتيكي واستراتيجي(جيلالي، ٢٠١٩).

وعلى هدي ذلك، تصبح معالجة المشكلة الطائفية وما يرتبط بها من غياب الاحترام والاعتراف بالآخر -في بعده الاقتصادي- مرتكزًا بالأساس على عملية إعادة التوزيع للمداخيل والثروات أو على الأقل معالجة الفجوة الطبقية في المناطق التي تُنذر بحوادث طائفية. فالأمر يتصل في بعض الأحوال -ليس فقط بغياب العدالة التوزيعية المتراكمة لعقود وما يتصل بذلك من فوارق طبقية- بندرة الموارد المتاحة للطرفين (كنقص مياه ري الحقول أو ندرة فرص العمل في المنطقة)، وهو ما قد يكون سببًا في الصراع.

و. التدخلات الخارجية لزرع الفتنة والطائفية:

يعتقد نحو ٦.٢% من عينة الدراسة أن هناك تدخلات خارجية تهدف إلى زرع الفتنة بين عنصري الوطن (المسيحيين والمسلمين)، وتُعد هذه التدخلات من الأسباب -التي ساقتها عينة الدراسة- التي تؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث احتقان طائفي ونشوب خلافات وربما أعمال عنف طائفي بين الطرفين.

ليس سرًا أن الطائفية السياسية كانت عاملًا أساسيًا في التاريخ الاجتماعي السياسي لعصر ما بعد الاستعمار. ففي تتبع جذورها التاريخية، يشير الكثيرون إلى الإرث الإمبريالي الغربي كسبب رئيسي للطائفية، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن الحكام الفرنسيين والبريطانيين للبلاد المستعمرة -والتي منها مصر- قد تبنوا سياسة فرق تسد من أجل فرض سيطرتهم على السكان المحليين. فقد أدى التقليد الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا إلى تقسيم سوريا إلى دول منفصلة على أساس الانقسام الطائفي، وكذلك اتبعت بريطانيا سياسة مماثلة في إنشاء ميليشيا عراقية واستبعاد الشيعة من السلطة، وإظهار الأفضلية للمسيحيين في فلسطين، واستغلال الانقسام القبطي - الإسلامي في مصر(Hazran, 2017).

وعلى الرغم من أن الدور الذي لعبته القوى الخارجية في تشجيع الطائفية في الشرق الأوسط ومصر لا يمكن استبعاده بالكامل، إلا أنه يجب وضعه في سياقه التاريخي المناسب. لقد مر ما يقرب من ٧٠ عامًا منذ انتهاء الوجود الفعلي للقوى الغربية في

المنطقة ولا تزال المنطقة لم تتعافى بعد من هذه المشكلة الطائفية (Hazran, 2017)، إلا إنه يمكن القول أن القوى الاستعمارية قد تركت الأرض التي احتلتها ولكنها قد خلقت بنى اجتماعية ثقافية واقتصادية معطوبة (تعمل لصالحها) لم تستطع دول ما بعد الاستعمار من تجاوزها إلى الآن.

وفي سياق متصل، لا تزال العديد من مراكز الفكر الغربية تعمل على هذه القضية إلى الآن، ناهيك عن بعض منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات، لا بهدف علمي بحت من أجل الكشف عن أسباب الاحتقان وروافده، ولكن من أجل استثمار تلك البيانات والمعلومات (التي قد تكون من مصادر غير موثوقة) في تشويه سمعة الوطن أمام العالم الخارجي بإظهار التمييز ضد الأقليات، فضلًا عن إحياء النزعة الطائفية الدينية لدى عنصري الوطن (المسيحيين والمسلمين).

ز. التوزيع الجغرافي ونشاط التيار الإسلاموي:

يُشير التفسير الجغرافي للطائفية باعتبارها نتاج حدود جغرافية وإقليمية وفقًا لنظرية "إبراهيم الحيدري" و "فنار حداد". وهكذا تم الادعاء بأن التقسيم الجغرافي الثنائي بين الأغلبية الشيعية الريفية في الجنوب والأقلية السنية الحضرية في الوسط تغذي الاتجاهات الطائفية في بلد كسوريا. ووفقًا للعديد من العلماء، يشكل التوزيع الجغرافي أحد أهم العوامل البنائية وراء الطائفية التي ابتليت بها السياسة السورية وربما العراقية (Hazran, 2017)، إلا أن هذا التفسير لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدراسة والفحص عندما يتعلق الأمر بالحالة المصرية.

فالمتأمل في الأحداث الطائفية التي شهدتها مصر خلال الفترة منذ أحداث الخانكة عام ١٩٧٢ وحتي يوليو عام ٢٠١٦، سيجدها تركزت بشكل أساسي في محافظات المنيا والقاهرة والجيزة، ثم الأسكندرية وبني سويف وأسيوط ثم سوهاج وقنا والقليوبية والفيوم، تلتها الشرقية والغربية والدقهلية، ثم في الأخير محافظات مرسى مطروح وكفر الشيخ وشمال سيناء والأقصر وأسوان (حافظ، ٢٠١٦).

وبمقارنة بسيطة بين توزيع الأحداث الطائفية السابقة وبين توزيع السكان المسيحيين على محافظات الجمهورية، سنجد أنه كلما ذات نسبة السكان المسيحيين إلى السكان

المسلمين (أي حينما تكون هناك تقارب عددي بين الطرفين) في إحدى المناطق، لما ارتفعت احتمالية نشوب نزاع طائفي في هذه المنطقة.

فالمتأمل في نتائج تعداد ١٩٧٦ (وهو آخر تعداد رصد نسبة المسيحيين إلى المسلمين وتوزيعاتهم الجغرافية)، سيجد أن المسيحيين يتوزعون على كافة أنحاء البلاد، مع تفاوت الكثافة من منطقة لأخرى؛ حيث تزداد نسبتهم في الصعيد عما هي عليه في الدلتا. وهذا ما تظهره الإحصاءات الخاصة بثلاثة محافظات هي: أسيوط وإلمنيا وسوهاج؛ إذ تبلغ نسبتهم إلى المجموع الكلي للسكان في هذه المحافظات على التوالي: نحو ٢٠% و ١٩.٤% و ١٤.٦%، وهو ما يقارب نصف عدد القبط في مصر في تلك الآونة، كما ضمت القاهرة وحدها نحو ٢٢.٤% من المسيحيين في كل القطر المصري (شفيق وسمير،٢٠١٦).

وبالرغم من ذلك، لم يكن التوزيع الجغرافي في حد ذاته سببًا في اندلاع أحداث عنف طائفية في تلك المناطق التي ترتفع نسبة المسيحيين فيها، ولكن كان للمد الإسلاموي الذي قادته تيارات الإسلام السياسي في تلك المناطق أهمية بالغة في نشوب هذه النزاعات الطائفية. فهناك الكثير من المفكرين يدعمون فرضية أن التيار الإسلامي منذ بعثه في أعقاب تولي الرئيس السادات للحكم كان له أكبر الأثر في إحياء الفتنة الطائفية وتراجع مفهوم المواطنة.

فلقد كان لتصاعد وجود الإسلامويين في المجتمع دوره في تأجيج شعور المسيحيين والطوائف الدينية الصغير في المجتمع بأنهم أقلية مهددة، وقد سيطر على الإسلامويين تصور بأن المطالب الطائفية للأقباط هي مجرد مطالب للمتطلعين من النصارى إلى مكاسب لهم كأقلية، الأمر الذي ساهم في جملة من الاستقطابات من الطرفين، ما قاد إلى احتقان طائفي ظهر في العديد من المناطق خاصة ذات النسبة الكبيرة من المسيحيين.

ثالثًا: توصيات الدراسة:

بناء على الطرح السابق لمخرجات الدراسة ومناقشتها، فإنه يمكن أن نقترح مجموعة من الإجراءات التي يمكنها أن تسهم في القضاء على الاحتقان الطائفي بين مسيحيي الوطن ومسلميه أو على الأقل التخفيف منه ومنع أحداث التوتر والعنف بينهم، وذلك على النحو التالي:

أ. **مأسسة الاعتراف والتسامح:** فلا بد أن يتحول الاعتراف والتسامح من مجرد أخلاق فردية إلى ممارسة مؤسسية تتبناها أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك عبر إقرار القوانين والتشريعات وتدشين المؤسسات التي تهدف إلى تعزيز قيم التسامح والاعتراف والتعددية وقبول الآخر، وذلك من خلال التأكيد على حقوق المواطنة (واجبات مقابل الحقوق).

ب. **سيادة القانون:** ويعد مبدأ سيادة القانون من أهم المبادئ التي يجب إقرارها بالممارسة العملية من أجل تجاوز مظاهر الفتنة الطائفية وبوادرها، وذلك من خلال تطبيق القانون على الجميع دون تمييز ودون النظر لأية اعتبارات دينية أو قبلية أو عصبية.

ج. **إطلاق الحريات العامة:** حيث تقوم الحريات العامة بدور مهم وفاعل في ترسيخ قيم التسامح والاعتراف المتبادل بين أبناء الوطن الواحد. فعندما يعيش الأفراد في ظل غياب الشفافية والخوف والتكتم وإخفاء الحقائق، تنشأ لديهم قيم اللاتسامح واللاعتراف والرفض والعنف تجاه الآخر.

د. **تنمية المناطق الأشد فقرًا:** حيث تلعب الروح الطائفية دورها في المناطق الفقيرة – تحت ضغط الحاجة والحرمان وندرة الموارد– في إزكاء اللاتسامح والعنف بين الطرفين. وبالنظر إلى ارتباط الفقر بالطائفية، سنجد ان أشد القرى فقرًا هي أكثر القرى التي شهدت أحداثًا طائفية في الآونة الأخيرة (على الرغم من وجود استثناءات معتبرة). وبالتالي فإن التدخل في تلك المناطق من أجل معالجة المشكلات التنموية فيها قد يسهم في الحد من أحداث العنف الطائفي فيها.

ه. **تنقية الخطاب الديني من الشوائب التي لحقت به:** لا يقتصر الأمر على مراجعة خطب الجمعة ووضع ضوابط للخطيب (وإن كانت خطوة في غاية الأهمية)، ولكن الأمر يتطلب وضع خطة متكاملة –محددة الأهداف والبرامج والجمهور المستهدف والمخرجات المستهدفة– تستهدف ترسيخ قيم التسامح والاعتراف وقبول الآخر على أساس من التعاليم الدينية (لكل من المسلمين والمسيحيين على السواء)، وذلك بالتركيز على المناطق المهددة بانفجار الأزمة.

و. **حظر استخدام الدين في أية دعاية سياسية:** حيث تظهر على سطح الأحداث في الآونة الراهنة ضرورة ملحة مفادها: منع استخدام أية شعارات دينية في الدعاية السياسية، الأمر الذي لا يتطلب فقط صياغته في شكل قانون، ولكن يتطلب متابعة تنفيذه من أقل المستويات السياسية والحزبية إلى أعلاها.

ز. **حفظ الأمن في المناطق الخطرة:** المقصود بالمناطق الخطرة، تلك المناطق التي تزداد فيها فرص اندلاع مشاحنات بين الطرفين، كالمناطق الأشد فقرًا والمناطق التي يقطن بها نسبة معتبرة من المسيحيين والمناطق التي يُبنى فيها دور عبادة وبها عدد كبير من أتباع الديانة الأخرى. كما يجب ألا يكون توزيع رجال الأمن في تلك المناطق –خاصة النائية– على أساس المعاقبة لهم، ولكن لا بد من اختيار أكفأ العناصر للخدمة في تلك المناطق.

ح. **صياغة مناهج تعليمية خاصة ببعض المناطق أو المحافظات:** حيث نقترح أن تتبنى وزارة التربية والتعليم –بالتعاون مع الأزهر الشريف والكنيسة المصرية– برنامج تعليمي يتم تطبيقه في المناطق والمحافظات المهددة باندلاع أحداث عنف طائفي (إن لم يكن في كامل البلاد)؛ يستهدف النشئ وصغار السن من الطرفين، بهدف ترسخ قيم المواطنة والاعتراف.

ط. **فلترة المادة الإعلامية والرقابة على مواقع السوشيال ميديا:** حيث إن ما يُعرض في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروئة وكذلك ما يدور في منصات التواصل الاجتماعي بات يُشكل الشطر الأعظم من وعي المواطنين، وبالتالي أصبحنا في حاجة ماسة لتنقية وفلترة المواد التي تُعرض في مثل هذه الوسائل الاتصالية، وفي المقابل استخدام هذه الوسائل في تدشين وعي حقيقي لدى المواطنين، من خلال استراتيجية إعلامية وطنية.

ي. **إجراء مزيد من البحوث الدراسات:** حيث يتطلب الأمر إجراء مستمر للبحوث والدراسات على قضايا الوحدة الوطنية والعنف الطائفي، بغية تتبع مسارات الرفض/ الاعتراف المتبادل بين عنصري الوطن.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية:

إسماعيل، سامح محمد.(٢٠١٦). الشيعة في مصر محنة الخلاص في طريق الآلام، بسام الجمل (مشرفًا)، الطائفية. مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط.

جيلالي، محمد أمين. ٢٠١٩. مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر تحليل البنية الثقافية والاقتصادية للاعتراف. مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط.

حافظ، أسماء فؤاد. (٢٠١٦). العلاقة بين تناول صحافة المواطن لقضية الفتنة الطائفية وقيم المسلمين والأقباط في مصر واتجاهاتهم، رسالة دكتوراة (غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

حنا، نصيف غالي. ٢٠١٨. المحددات الاجتماعية للانتماء والمواطنة بين الشباب الجامعي دراسة ميدانية في جامعة النهضة ببني سويف. حوليات آداب عين شمس، ٤٦.

حنيفي، جميلة. ٢٠٢٠. نظرية الاعتراف بين أكسيل هونث ونانسي فريزر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (١٥).

الخوني، محسن. ٢٠١٢. الفهم والتفاهم والحوار والاعتراف في فلسفة التواصل بين هابرماس وهونيت. مجلة التفاهم، (٣٦).

الشعراوي، حازم أحمد. ٢٠٠٨. أثر برنامج بالوسائط المتعددة على تعزيز قيم الانتماء الوطني والوعي البيئي لدى طلبة الصف التاسع، ماجستير (غير منشورة). الجامعة الإسلامية –غزة، كلية التربية، فلسطين.

شفيق (سليمان)، سليمان (عبير) وعزت (محمد). ٢٠١٦. الطائفية الدينية بين تراخي القانون والعنصرية، قنديل (يونس)، فايز (أحمد) وفوزي (عصام) (مشرفون). الحالة الدينية المعاصرة في مصر (٢٠١٠-٢٠١٤) دراسة تحليلية وميدانية، مج. ٦. مؤسسة مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي (مصر)، مؤمنون بلا حدود، الرباط.

شفيق، سليمان وسمير، مينا. ٢٠١٦. الكنيسة المصرية ورعاياها. ، قنديل (يونس)، فايز (أحمد) وفوزي (عصام) (مشرفون). الحالة الدينية المعاصرة في مصر (٢٠١٠-٢٠١٤) دراسة تحليلية وميدانية، مج. ٢. مؤسسة مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي (مصر)، مؤمنون بلا حدود، الرباط.

الصرابي، يحيى على حسن. ٢٠١٣. الانتماء والولاء الوطني وأهميته. مجلة شئون العصر، ١٨ (٥١).

ضربان، مريم. ٢٠٢٠. بين الحق في الاعتراف والحق في الاختلاف مراجعة كتاب "سؤال الاعتراف في الفلسفة الاجتماعية والسياسية المعاصرة". دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، (١٠).

ضربان، مريم. ٢٠٢٠. بين الحق في الاعتراف والحق في الاختلاف مراجعة كتاب "سؤال الاعتراف في الفلسفة الاجتماعية والسياسية المعاصرة". دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، (١٠).

علوان، نيرة. ٢٠١٧. القبول والاستبعاد الاجتماعي في المجتمع المصري دراسة اجتماعية معاصرة لعلاقة الأنا والآخر. المجلة العربية لعلم الاجتماع، (١٩).

علي، رعد عبد الجليل وأحمد، نجيبة إبراهيم.٢٠٢٠. الأقليات ونظرية الاعتراف عند تشارلز تايلور. مجلة قه لاى زانست العلمية، ٥(٢).

الغرباوي، ماجد. ٢٠٠٨. التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الأديان والثقافات. الحضارية للطباعة والنشر-بغداد، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت.

الغيلاني، محمد. ٢٠٢٠. الهوية والاختلاف في قضايا الدين والمجتمع الهـوية هي الاختلاف. مؤسسة مؤمنون بلاحدود، الرباط.

فوزي، سامح. ٢٠٠٧. المواطنة، سلسلة تعليم حقوق الإنسان (١٠). مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

قنديل (يونس)، فايز (أحمد) وفوزي (عصام). (٢٠١٦). الحالة الدينية المعاصرة في مصر (٢٠١٠-٢٠١٤) دراسة تحليلية وميدانية، مج. ١. مؤسسة مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي (مصر) ومؤمنون بلا حدود، الرباط.

لطفي، وفاء. ٢٠١٨. التعددية المجتمعية. المجلة الدولية للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٩).

مارشال، جوردن.٢٠٠١. موسوعة علم الاجتماع، محمد محمود الجوهري وآخرون (مترجمًا). المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

مراجدة، تمارا جورج إبراهيم.٢٠١٢. سيكولوجية بعض المسيحيين في منطقة بيت لحم، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة بير زيت –فلسطين، كلية الدراسات العليا.

مركز الجزيرة للدراسات. ٢٠١١. المواجهات الطائفية بمصر المضامين والآفاق، (مصدر إليكتروني).

مصطفى (نادية)، مجاهد (أسامة) وإبراهيم (ماجد). (٢٠١٣). دوائر الانتماء وتأصيل الهوية. دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة.

الهاشمي، إيمان حفني عبد الحليم.٢٠٢٠. دراسة تحليلية لأحدث البحوث العالمية لتنمية ثقافة الحوار وتقبل الآخر في المجتمع المصري. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، (١٢).

الهلالي، عزيز. ٢٠١٧. من الاعتراف إلى التبرير: حوار نقدي بين نانسي فريزر وأكسيل هونت وراينر فورست. مجلة الأزمنة الحديثة (١٤).

ياسين، ضرار. ٢٠٢٠. المتخيل والتسامح جدل الأنا والآخر. مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط.

Foreign References:

Hazran, Yusri . 2017.The Origins Of Sectarianism In Egypt And The Fertile Crescent. British Journal Of Middle Eastern Studies, Routledge, 46 (1).

Honneth, Axel. 2001. Recognition or Redistribution? Changing Perspectives on the Moral Order of Society, Theory, Culture and Society. London, Thousand Oaks and New Delhi, 18 (2–3).

Makari, Peter E..2000. Christianity And Islam In Twentieth Century Egypt: Conflict And Cooperation. International Review Of Mission, 89 (352).

Ohlström, Marcus, Solinas, Marco and Voirol, Olivier. 2011. Nancy Fraser and Axel Honneth's Redistribution or Recognition? A Political-Philosophical Exchange. Firenze University Press, Italy.

Paul Sedra: Class Cleavages And Ethnic Conflict: Coptic Christian Communities In Modern Egyptian Politics, Islam And Christian–Muslim Relations,Vol. 10, No. 2, 1999, P. 221.

Zeidan, David. 1999. The Copts—equal, protected or persecuted? The impact of Islamization on Muslim- Christian relations in modern Egypt. Islam and Christian–Muslim Relations, 10 (1).